الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(652)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان في العالم	42

سيدات: التمكين جوهرة المرحلة.. وعلينا إثبات الوجود في ذكرى البيعة الرابعة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603404?rss=1

مع دخول ذكرى البيعة الرابعة للملك سلمان تعيش السعوديات عصرًا جديدًا من خلال الأدوار الفاعلة التي تقوم بها بعد حزمة القرارات والمناصب التي منحت لها العام الماضي وساهمت في تمكينها بشكل كبير لتقوم بدور فاعل وقيادي تساهم فيه في بناء رؤية المستقبل والتي يسعى الجميع لتحقيقها.. تأتي ذكرى البيعة مع تأكيد عدد من القيادات النسائية لـ"المدينة" أن الإصلاحات السياسية والهيكلية والاجتماعية أعانتها على أداء دورها التنموي بكامل الأهلية في ظل تأييد من المجتمع

القدرات الإبداعية

الأميرة الدكتورة الجوهرة بنت فهد بن خالد بن محمد آل سعود رئيسة قسم الطفولة المبكرة بجامعة الملك سعود تقول في ذكرى البيعة ذكرى تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان مقاليد الحكم حدثت تغييرات جذرية في المجتمع السعودي وخصوصًا المرأة في هذا العهد الزاهر حصلت علي كثير من حقوقها فأصبحت المرأة فاعلة بشكل كبير وتبوأت المراكز والمناصب العليا سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الخاص ومما لاشك فيه أن أغلبية المجتمع السعودي مؤيد لهذه التغيرات ودعينا نقول: إنها ليست تغيرات شاذة كما يدعي بعضهم بل هي تصحيح مسارات وعودتها إلى الوضع الطبيعي، ولكل شيء استخدام إيجابي واستخدام سلبي، فمن يعارض هو من ينظر إلى الاستخدام والتوظيف السلبي للتحول الاجتماعي وفق العادات التي تعود عليها ولا ينظر إلى التوظيف الإيجابي لهذه التحولات ومدى أهميتها للفرد والأسرة والمجتمع. كما ذكرت سالفا هذه حقوق بديهية ومنطقية وكانت تحتاج إلى شجاعة وحسم من أجل استرجاعها وفي عهد سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ملك الحسم وبروح الشباب لولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان تم تصحيح تلك المسارات. ومن ثم هذه القرارات ستساهم في انطلاق المرأة السعودية لتوظيف وتطوير قدراتها العلمية والإبداعية في كافة المجالات دون تسلط أو قيود عقيمة. وفي نفس الوقت يوجد نظام يحفظ المرأة من ضعاف النفوس والمتطفلين ويعمل على الحفاظ على خصوصيتها وتنمية مهاراتها دون تعرض للتحرش أو المضايقات.

الإصلاحات في المقدمة

وتضيف الدكتورة بسمة السيوفي دكتورة في الإدارة التربوية بمناسبة هذه الذكرى في 23يناير 2019م ستكون قد مرت 4 سنوات على مبايعة سمو سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. أربع سنوات من الإصلاحات السياسية والهيكلية غير المسبوقة والتغيير الاجتماعي الرصين.. تتلمس آثارها المرأة السعودية خاصة، عبر حزمة قرارات اجتماعية مكنتها وأعانتها على أداء دورها التنموي بكامل الأهلية، أنا أسميه عام المرأة السعودية بامتياز... فقد تم إقرار نظام التحرش، وسمح بالقيادة واستصدار الرخصة دون الحاجة لموافقة ولي الأمر، وأتيح للمرأة الدخول إلى ملاعب كرة القدم،والمشاركة في المناشط الرياضية.عام تمكين المرأة السعودية بلا منازع في مجالات عدة، جعلها تتولى العديد من المناصب والأدوار الفعالة، وأتاح لها التركيز على الدور البارز الذي وصلت اليه بالدعم الذي تستمده من القيادة توافقاً مع رؤية 2030، تطورات تشهد على أن عهد خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، قد منح للنساء حقوقاً جديدة وأعاد لهن الغائب منها.

العهد والميثاق

تؤكد لطيفة سليمان أبونيان مستشارة وزير العمل والتنمية الاجتماعية أنها مناسبة غالية على بلادنا وعلى قلوب جميع أبناء الوطن هي ذكرى بيعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، تأتي هذه المناسبة ونحن ننعم في بلادنا بالأمن والأمان والتقدم والازدهار بفضل الله عز وجل أولاً، ثم بفضل التلاحم والترابط بين الشعب السعودي الوفي الأصيل والقيادة الرشيدة. تدعونا ذكرى البيعة للفخر بقيادتنا الرشيدة والاعتزاز بوطننا الغالي، وتجسيداً لمشاعر الوفاء، وصدق الانتماء لهذه الأرض المباركة أرض الحرمين الشريفين، وإخلاص العمل من أجل تقدم ورفعة بلادنا بين الأمم ,

فالمملكة اليوم تؤكد للعالم أجمع أنها لم ولن تتخلى عن دورها القيادي في توجيه المنطقة نحو الأمن والسلام والاستقرار، فقد حصلت المملكة على مراكز متقدمة بين دول العالم بسبب المواقف المتزنة والحكيمة تجاه مختلف القضايا الدولية فتمكنت من الإسهام في معالجة الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وان بلادنا الغالية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله- تنعم ولله الحمد بنهضة تنموية شاملة وتطور في شتى المجالات، بما توفر لبلادنا من أجواء أمنية واقتصادية وحياة كريمة للمواطن والمقيم على حد سواء.

أهم قرارات وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين لدعم وتمكين المرأة

تنظيم عمل المرأة

أصدرت وزارة العمل 12 قرارًا لتنظيم عمل المرأة ضمن 5 برامج للتوظيف، تضمّنت) :برامج التوظيف المباشر، برنامج تنظيم عمل المرأة في محلات بيع المستلزمات النسائية، برنامج سَعْوَدة وتأنيث الوظائف الصناعية المناسبة، برامج تطوير آليات التوظيف، وتشمل برنامج العمل عن بُعد، برنامج العمل الجزئي، وبرنامج الأسر المنتجة «العمل من المنزل.(«

حماية القاصرات بضوابط الزواج

10 /12 /2017

حددت التوصيات ضوابط عقد الزيجات لما دون هذه السن، من خلال تخويل المحكمة المختصة بإتمام تلك العقود، على أن تتوافر اشتراطات عدة، مشددة على منع مأذوني الأنكحة من إجراء تلك العقود «ومن يخالف ذلك فعلى وزارة العدل أن تتخذ في حقه الإجراء اللازم»، ومنع وزارة الصحة أيضًا من إجراء تحاليل فحوصات قبل الزواج، لأي قاصر، إلا بناء على طلب المحكمة المختصة.

26 /09 /2017

أصدر خادم الحرمين أمرًا ملكيًّا بالسماح بقيادة المرأة للسيارة، ومنحها رخصة القيادة وتطبيق الإجراءات المرورية النظامية لها، مثلها مثل الرجل على حد سواء.. واستند الأمر السامي إلى رأي أغلبية أعضاء هيئة كبار العلماء الذين يرون أن الحكم الشرعي في ذلك هو من حيث الأصل الإباحة، وأن مرئيات من تحفظ عليه تنصب على اعتبارات تتعلق بسد الذرائع المحتملة، التي لا تصل ليقين ولا غلبة ظن. وحظي الأمر السامي الكريم الذي صدر بشأن السماح للمرأة بقيادة السيارة، بارتياح كامل في أوساط المجتمع والمراقبين والمهتمين بشأن المرأة في الداخل والخارج.

يؤكد على استمرار مسيرة الإصلاح والتنمية في المملكة، باعتبار أن المرأة جزء رئيس منها، يُسهم في تخفيف العبء المالي على الأسرة السعودية، بتوفير تكلفة سائق للعائلة واستقدامه.

المرأة السعودية جزء أساسي خطط رؤية 2030

رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22 % إلى 30%

دعم المرأة السعودية كونها أحد العناصر المهمة لبناء الوطن

قرار تاريخي يطيح بالضغوط على الدبلوماسية السعودية

حق الأم السعودية في الحصول على سجل الأسرة

07 /09 /2017

أعلنت »الأحوال المدنية» أنه يحق لكل أم سعودية تحمل هوية وطنية- أن تستفيد من سجل الأسرة للأمهات في إضافة أبنائها المضافين في سجل والدهم ومرتبطين بسجلها، ومن مميزات هذه الخدمة إثبات صلة الأم بالأبناء، وتمكين الأم من مراجعة أي جهة تطلب إثبات الأبناء، إضافة لتمكين الأم من المطالبة بحقوق أبنائها، وذلك حسبما أوضح الحساب الرسمي لوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية عبر موقع «تويتر.«

نظام لمكافحة التحرش

28 /09 /2017

أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش بتوجيهه لوزير الداخلية بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش؛ نظرًا لما يشكله التحرش من خطورة وآثار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وتنافيه مع قيم ديننا الإسلامي الحنيف وعاداتنا وتقاليدنا السائدة، ولأهمية سن نظام يجرم ذلك ويحدد العقوبات اللازمة التي تمنع بشكل قاطع مثل هذه الأفعال، وتردع كل من تسول له نفسه الإقدام على مثل ذلك، وبما يُسهم بمشيئة الله في تعزيز التمسك بقيم ديننا الحنيف، ويضمن المحافظة على الآداب العامة بين أفراد المجتمع، اعتمدوا أن تقوم الوزارة بإعداد مشروع نظام لمكافحة التحرش والرفع عن ذلك خلال ستين يومًا وإكمال ما يلزم بموجبه.

صندوق النفقة للمطلقات والأبناء

08 /08 /2017

وافق مجلس الوزراء السعودي على تنظيم صندوق النفقة للمطلقات والأبناء، ويرتبط مباشرة بوزير العدل؛ حيث تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة. ومن أبرز مهام هذا الصندوق، ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير، وصرف

النفقة المؤقتة للمستفيد المستحق قبل صدور الحكم بصرفها، إلى جانب صرف النفقة لمن صدر له حكم قضائي باستحقاقها ولم ينفذ لغير عذر الإعسار، وكذلك من يحدد مجلس إدارة الصندوق صرف نفقة مؤقتة لها، وسيتعين على الزوج المحكوم عليه بالنفقة، سداد المبلغ المحكوم به عليه، والذي سبق أن دفعه الصندوق نيابةً عنه.

تمكين المرأة من الخدمات

04 /05 /2017

وجّه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي أمرها حال تقديم الخدمات لها، ما لم يكن هناك سند نظامي لهذا الطلب، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

جاء ذلك في تعميم وَجَّهَهُ خادم الحرمين الشريفين، أَكَّد فيه أن على جميع الجهات الحكومية المعنية- عدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها، أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ما لم يكن هناك سند نظامي يتطلب أخذ موافقة ولي أمر المرأة.

تأسيس مجلس الأسرة

29 /04 /2017

صدرت موافقة الجهات العليا على ضوابط إنشاء مجلس الأسرة؛ حيث تضمنت العديد من الأمور، أبرزها إنشاء 3 لجان هي: «لجنة الطفولة، لجنة كبار السن ولجنة المرأة». ويسعى المجلس ليكون الجهة الرسمية التي تمثل المرأة والأسرة والطفل في المنظمات الدولية، وتوحيد جهود القطاعات الحكومية كافةً، فيما يتعلق بقضايا الطفل والمرأة وكبار السن؛ إذ إنه يجمع بين التمثيل القيادي من مختلف الوزارات والخبراء المختصين في قضايا الأسرة. إضافةً لممثلين من هيئة حقوق الإنسان، وبرنامج الأمان الأسري.

تعيين وكيلة الرئيس للقسم النسائي بالهيئة العامة للرياضة

02 /08 /2016

صدر قرار مجلس الوزراء بتعيين صاحبة السمو الملكي الأميرة ريمه بنت بندر بن سلطان آل سعود على وظيفة (وكيل الرئيس للقسم النسائي) بالمرتبة الخامسة عشرة بالهيئة العامة للرياضة. وفتح تعيين الأميرة ريمة بنت بندر آفاقًا للمرأة السعودية لممارسة النشاط الرياضي حسب الضوابط المتبعة بالمملكة.

وقد أصدر وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى، قرارًا يقضي بالبدء بتطبيق برنامج التربية البدنية في مدارس البنات، اعتبارًا من العام الدراسي 1439/1438هـ؛ بحيث يتم تنفيذ البرنامج وفق الضوابط الشرعية وبالتدريج حسب الإمكانات المتوفرة في كل مدرسة، إلى حين تهيئة الصالات الرياضية في مدارس البنات، وتوفير الكفاءات البشرية النسائية المؤهلة.

جائزة الإبداع الرياضي

27 /11 /2017

فازت الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان وكيل رئيس الهيئة العامة للرياضة للتخطيط والتطوير بجائزة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للإبداع الرياضي في دبي.

خروج المحامية السعودية من عباءة الوكالة إلى ميدان الترافع

12 /04 /2016

حققت المحامية السعودية انتصارًا مهمًّا بخروجها من عباءة الوكالة إلى ميدان الترافع في المحاكم، والذي استمر لسنوات عدة حكرًا على الرجال، وكانت المرأة محصورة في صفة «وكيل». ورأت المحاميات السعوديات أن فتح المجال لهن للعمل بصفة قانونية متكاملة تكفل لهن حق الترافع- يعد خطوة إيجابية، تعترف بأهمية المرأة السعودية ودورها في المجتمع، ويمنحها حق المدافعة عن قضايا ليست نسائية فقط، بل عن قضايا متنوعة كالقضايا التجارية، والأحوال الشخصية، وقضايا الشركات والعمالة، وغيرها.

المحامية السعودية لم تكتف بحصولها على رخصة مزاولة المهنة بل استمرت في المطالبة بضمها للعديد من اللجان والهيئات ومنها هيئة المحامين وغيرها. كما أن المحاميات طالبن بتذليل الكثير من المعوقات التي تعترضهن في مكاتب المحاماة والمحاكم للعمل بشكل قانوني ورسمي، تحت مظلة وزارة العدل

حماية القانونيات من المحامين

لم تنس وزارة العدل القانونيات واستغلال بعض المحامين لحاجة المرأة للتدريب لتتمكن من ممارسة المحاماة؛ حيث أقرت أخيرًا، دبلوم المحاماة الذي يستمر 3 سنوات وينتهي بمنح المتدرب أو المتدربة رخصة مزاولة مهنة المحاماة.

الانتخابات البلدية

14 /12 /2015

حصدت السيدات في مناطق عدة بالسعودية 20 مقعدًا في أول مشاركة لهن في الانتخابات البلدية.
وأعلنت اللجان المحلية للانتخابات البلدية في مناطق المملكة أسماء الفائزين بعضوية المجالس البلدية، فيما أبدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (الجهة الرقابية) رضاها عن العملية الانتخابية.
وأشارت الجمعية إلى أن العملية الانتخابية كانت «نزيهة وشفافة». ورفع وزير الشؤون البلدية والقروية رئيس اللجنة العامة للانتخابات البلدية المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ- الشكرَ لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على ما لقيته العملية الانتخابية من رعاية ودعم، وحرصه على نجاحها وتنفيذها، وفق أعلى درجات الدقة والشفافية.
وأعلن آل الشيخ مشاركة 702.542 ناخبًا وناخبة، أي ما نسبته 47,4% من إجمالي المقيدين، وقد فاز بعضوية المجالس البلدية 2106 مرشحين، منهم 20 مرشحة.

تراخيص الأندية الرياضية

18 /07 /2017

أعلنت الهيئة العامة للرياضة عن إطلاق الخدمة الإلكترونية لإصدار تراخيص المراكز والصالات الرياضية عبر الموقع الرسمي لها.

السماح للعائلا بدخول الملاعب

0 /10 /2017

أعلن تركي آل الشيخ، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة، ورئيس اللجنة الأولمبية العربية السعودية، السماح بدخول العائلات الملاعب السعودية وفقًا للضوابط، بداية من مطلع عام 2018، وذلك تماشيًا مع توجهات القيادة الرشيدة، وما توليه من اهتمام بفئات المجتمع كافةً؛ حيث يتم تأهيل ثلاثة ملاعب «ملعب الملك فهد في الرياض، مدينة الملك عبدالله الرياضية في جدة وملعب الأمير محمد بن فهد في الدمام»، لتكون جاهزة لدخول العائلات.

السماح للمرأة بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية

31 /05 /2015

أُقرت مشاركة المرأة لأول مرة ترشيح وانتخاب المرأة للنهوض بالخدمات البلدية؛ حيث إن آلية المشاركة النسائية والاستعداد لها تمت على مستوى المملكة وفق الضوابط الشرعية، وبما يحفظ للمرأة السعودية خصوصيتها، وقد تم تكوين اللجان المحلية للانتخابات في جميع المناطق، ومثلت المرأة ما نسبته 20 % من هذه اللجان؛ وذلك لمواكبة قرار السماح للنساء بالترشح والانتخاب. وأصبحت شريكاً مهمًّا في العديد من الهيئات والجمعيات الأهلية كالغرف التجارية، والأندية الأدبية، وجمعيات الخدمات الاجتماعية

محاضرة "هيئة حقوق الإنسان بالمملكة" في "جامعة الجوف"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691949

عبدالعزيز المشيطي (القريات @Abdulaziz010100)

ألقى عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور عبدالعزيز الفالح، محاضرة في مسرح كلية العلوم بالمدينة الجامعية، تزامناً مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وبحضور جمع من مسؤولي الأجهزة الحكومية في المنطقة وطلاب من الجامعة، تناول الفالح جوانب عدة، أبرز خلالها ماهية عمل هيئة حقوق الإنسان في المملكة وواجباتها ودورها في توعية المجتمع، مبيناً رسالة الهيئة وأهدافها وفروعها وكذلك إستراتيجيتها، كما استعرض مجمل الاتفاقيات ذات الشأن التي أبرمتها المملكة، مشيراً إلى ما تطمح له الهيئة وتخطط لها مستقبلاً، وإلى مسيرتها ونشأتها، وأهم المحطات التي عرفتها الهيئة منذ تأسيسها.

واستعرض الفالح في المحاضرة التي أقيمت بالتعاون بين الجامعة وفرع هيئة حقوق الإنسان بالجوف، أبرز الجوانب والمعايير الأخلاقية والاجتماعية التي تحدد مفهوم حقوق الإنسان، مبيناً كذلك الإطار الديني والإنساني، ومجمل التدابير التي ترسخ هذا المفهوم وترفع من مستوى وعي المجتمع به، كما تناول تطور مفهوم حقوق الإنسان وأنواعه، وأهم مرتكزاته في الدين الإسلامي والقوانين عامة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

رئيس «نزاهة»: قرارات تاريخية صدرت من القيادة في سبيل محاربة الفساد وتعزيز النزاهة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614729

الرياض - «الحياة
نوّه رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن بما شهدته المملكة منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم، من منجزات تحققت بفضل من الله للوصول لمستقبل رحب الآفاق، طموح، يستوعب شتى ميادين الرقي والتقدم.
وقال» :تمرُ المملكة العربية السعودية بذكرى غالية على قلب كل مواطن ومواطنه، فأربعة أعوام مرت منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود مقاليد الحكم شهدت المملكة خلالها إنجازات كبرى تحققت بفضل من الله ثم بجهود قيادتها الحكيمة للوصول لمستقبل رحب الآفاق، لوطن طموح، استوعب شتى ميادين الرقي والتقدم.«
وبيّن أن ذكرى البيعة الرابعة، التي التفت عليها قلوب الشعب السعودي حول ملكه؛ خادم الحرمين الشريفين عند تسلمه مقاليد الحكم، يجني الوطن والمواطن ثمارها الآن، ما هي إلا تباشير خير دائم، ستغطي تطلّع وطموح المواطن السعودي في جميع المجالات، وسينعم الوطن والمواطن بغدٍ أفضل ورفاهية ونمو قياسيين، بتوجيهات منه ـومتابعة من ولي عهده، وعزز ذلك بخريطةَ طريقٍ لسياسة المملكة الداخلية والخارجية، كانت موضع إعجاب وإشادة من العالمين العربي والإسلامي وباقي دول العالم، بما اتسمت به من حكمة ورؤية في تعاملها مع الأحداث، وبُعد نظرٍ، وحسن تقديرها للأمور، وشفافية عالية، ووضع للأمور في نصابها الحقيقي.
وأكد الدكتور المحيسن أن خادم الحرمين الشريفين انطلاقاً من مسؤولياته منذ توليه الحكم قبل أربعة أعوام، حرص على أداء الأمانة التي تحملها لخدمة البلاد ورعاية مصالح مواطنيها في جميع المجالات، لأن الوطن والمواطن السعودي ظل محور اهتمامه وعده المحرك الرئيس للتنمية، وأداتها الفاعلة، وتأكيده على أن خطط التنمية تسير بشكل متوازٍ وتحقق أهدافها وفقاً للرؤية الطموحة للمملكة 2030.
وأوضح رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن)نزاهة)، تعتز بما يمنحها خادم الحرمين الشريفين من دعم يدفعها إلى المضي قدماً في سبيل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة، وترجم ذلك بالقرارات التاريخية التي صدرت من القيادة في سبيل محاربة الفساد وتعزيز النزاهة في المجتمع.

نساء يدخلن المحاكم وكتابات العدل موظفات للمرة الأولى

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614663

الرياض – «الحياة» | منذ 13 ساعة في 8 ديسمبر 2018 - اخر تحديث في 8 ديسمبر 2018 / 15:23
كسرت المرأة الأسبوع الماضي، الاحتكار الرجالي للعمل في المحاكم وكتابات العدل، بعدما باشرن العمل فيه للمرة الأولى في تاريخ القضاء السعودي الذي تطأ فيه سيدة منشأة عدلية من دون أن تكون مستفيدة، بل موظفة.
وباشرت الموظفات الجدد في وزارة العدل اللاتي عملهن بعد الإعلان عن وظائف خاصة فيهن العام الماضي، بعدما وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، بمنح المرأة فرصة العمل في خمسة مجالات، هي: باحثة اجتماعية، وباحثة شرعية، وباحثة قانونية، ومساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى، على المرتبة الثامنة.
وأنهت الموظفات أخيراً، برنامج تأهيلي أعدته الإدارة النسائية، وهي إدارة تم استحداثها في الهيكلة الجديدة للوزارة، التي توجت مطلع صفر الماضي بموافقة مجلس الوزراء، لمواكبة تطور الوزارة في مجالات عدة، منها تمكين المرأة ومنحها فرصاً وظيفية كانت حكراً على الرجال.
وشهد مركز التدريب العدلي في الرياض، برنامج تهيئة وتدريب موظفات الوزارة، وقالت مدير الإدارة العامة للأقسام النسائية في «العدل» فاطمة الشريم: «إن البرنامج التدريبي استهدف موظفات الوزارة اللواتي يعملن اليوم في المحاكم وكتابات العدل في وحدات الاستقبال والإرشاد، وإدارة صحائف الدعوى والمواعيد، ووحدات الصلح والإرشاد الأسري في محاكم الأحوال الشخصية، إضافة إلى أقسام مستحدثة مختصة باستقبال شكاوى المستفيدات ومتابعتها، وأقسام التقنية الرقمية.»
وأشارت إلى أن البرنامج التدريبي سهّل مهمة اطلاع الموظفات على ممارسة العمل وطريقته النموذجية والمثلى من أجل تقديم الخدمة للمستفيدات في المجالات القضائية والتوثيقية.
وأوضحت الشريم أن البرنامج التدريبي الذي تقدمه الإدارة العامة للأقسام النسائية في وزارة العدل، تضمن مجموعة محاور أهمها: الثقافة العدلية العامة ويختص بتثقيف الموظفة تنظيمياً وإدارياً وتعريفها بسلوكيات الوظيفة العامة وتهيئتها للبيئة العدلية، والثقافة العدلية المتخصصة ويركز على الأعمال والمصطلحات والتخصصات المختلفة للمرافق العدلية وتهيئتها للعمل بها، والثقافة المكتبية ويهدف إلى تعريف الموظفة في البيئة المادية المناسبة وكيفية إدارة وقت العمل، والبرامج التخصصية الذي يحقق من خلال التدريب العمل مع الإدارات التخصصية في الوزارة، والمحور التقني، الذي يهدف إلى دمج الموظفات في البيئة الرقمية للوزارة ومواكبة التطور في هذا الجانب.
يذكر أن البرنامج الذي أشرفت على إعداده الإدارة العامة للأقسام النسائية في وزارة العدل استمر لمدة شهر، وتم نقل وقائعه عبر الشبكة الإلكترونية الذكية الرقمية لوزارة العدل، والبث لخمس مناطق.

د. الغفيلي: 16 سعودياً يموتون يومياً بسبب الحوادث

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1723808

أكد المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية د. فهد الغفيلي أن نسبة الإعاقة في المملكة تصل إلى (8 %) من عدد السكان بحسب الدراسات الأخيرة مشيراً إلى أن المملكة تحتل النسبة الأعلى في العالم في معدل إصابات الحبل الشوكي حيث إن هناك نحو 62 مصاباً لكل مليون شخص ومعظمها بسبب الحوادث المرورية، كما أنها تحتل المركز الأول في الخسائر المادية والبشرية والإعاقات، حيث تقدر الخسائر المادية نتيجة تلك الحوادث بنحو 26 مليار ريال سنوياً، مبيناً أنها تتسبب في وفاة 16 شخصاً كل يوم وإصابة 35 آخرين بإعاقات مزمنة.

جاء ذلك خلال احتفال مستشفى التأهيل بمدينة الملك فهد الطبية باليوم العالمي للإعاقة بحضور عدد من أصحاب الهمم العالية ومشاركتهم في هذا اليوم.

وأضاف: «إقامة فعالية اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى ادماجهم في المجتمع، إضافةً لنشر الوعي لديهم عن الخدمات التأهيلية التي تقدم بالمدينة الطبية، والتي يمكن من خلالها استعادة المجرى الطبيعي للحياة، كذلك دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في معرفة حقوقهم وواجباتهم، وإضفاء جو من المرح والدعم النفسي لهم.»

واشتملت الفعالية على عددٍ من الأنشطة والفعاليات المصاحبة للاحتفال بهذا اليوم، ومشاركة عدد من الشركات والجهات الخارجية للتعريف عن المنتجات التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة بالتوجه نحو الاستقلال الذاتي.

صحية الشورى تطالب الوزارة بمعايير تشغيلية للمستشفيات

دعت لسرعة إنجاز سجل وطني لجميع الأمراض

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603213

جابر المالكي ـ الرياض

A A

طالب اللجنة الصحية بمجلس الشورى وزارة الصحة بوضع معايير تشغيلية للمستشفيات ومقارنتها بمقدمي الخدمة بالقطاعات الصحية الأخرى بالتعاون مع وزارة المالية.

وأكدت اللجنة الصحية في تقرير اطلعت عليه «المدينة» أن التحديات أمام الوزارة تشمل تحسين القيمة المتحصلة في ظل الازدياد المتسارع في تكلفة الرعاية الصحية، وانخفاض مستوى التمويل المقرر من قبل وزارة المالية.

وقالت اللجنة إن الوزارة تنوي الاستخدام الأمثل للموارد ومنع الهدر، وتحديد التمويل المالي الملائم للمرحلة المقبلة، مشيرة إلى أن معايير الخدمة الطبية حسب نوعيتها هي من يحدد المبالغ المطلوبة، ووزارة الصحة لم تصل إلى اتفاق نهائي على هذه المعايير مع وزارة المالية ومقارنتها بمثيلاتها من مقدمي الخدمة في القطاعات الصحية الأخرى.

وطالبت اللجنة الصحية بضرورة التركيز بصورة أكبر على موضوع الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة مثل أورام القولون والثدي وبرنامج علاج السمنة، وعمل الفحص الدوري على المواطنين خاصة كبار السن لجميع الأمراض المزمنة والمعروفة وقدمت توصية بتكثيف جهود وزارة الصحة في مجال الكشف المبكر عن الأمراض وتسهيل الفحص الدوري للمواطنين خاصة كبار السن.

ولاحظت اللجنة الصحية عدم وجود ضوابط واضحة مكتوبة عند تكليف الأطباء والممارسين الصحيين، برئاسة الأقسام الإكلينيكية، واللجان الطبية والعلمية المختلفة، حيث يستمر الطبيب أو الممارس الصحي في أداء عمله السريري، ويتم خفض نسبة معينة ليتمكن من أداء العمل الإداري المطلوب، وذلك بغرض الحفاظ على مهارات الأطباء والممارسين الصحيين عمومًا، وطالبت اللجنة الوزارة بوضع ضوابط التكليف بما لا يؤثر على أدائهم الطبي والسريري.

وحثت اللجنة الوزارة على الإسراع في إنجاز السجل الصحي الوطني لجميع الأمراض بالمملكة، وأوضحت أن الصحة وضعت جانب الوقاية من الأمراض كإحدى أهم المبادرات في مشروع التحول الوطني، ومع ذلك فهناك نقص كبير في المعلومات الصحية بشأن الأمراض وتوزيعها، وانتشارها في المملكة، ورغم أن هناك جهودًا قد تمت لتفعيل قرار مجلس الوزراء بإنشاء المركز الوطني للمعلومات الصحية، إلا أن ما تم إنجازه حتى الآن جاء في ثلاثة أمراض فقط، هي السجل الوطني لكل من الأورام، والصلب المشقوق، والإعاقة السمعية.

أبرز مطالب وملاحظات اللجنة:

- تحسين القيمة المتحصلة في ظل ازدياد التكلفة أبرز التحديات
- الاستخدام الأمثل للموارد ومنع الهدر
- معايير الخدمة الطبية ونوعيتها تحدد المبالغ المطلوبة
- التركيز على الكشف المبكر عن الأمراض
- الفحص الدوري لجميع المواطنين خاصة المسنين
- وضع ضوابط لتكليف الممارسين بالأقسام الإكلينيكية

»مخاطر الفساد" في المنتدى الدولي.. اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691246

»عكاظ» (جدة @okaz_online)

تفتتح اليوم (الأحد)، أعمال المنتدى السنوي السابع بعنوان: «مخاطر الفساد وسبل التعامل معها»، برعاية مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، والذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018، وذلك بفندق هيلتون جدة.

وسيناقش المنتدى الذي يأتي تحت شعار» :متحدون على مكافحة الفساد»، بمشاركة متخصصين من المسؤولين، وممثلي الجهات الحكومية والخاصة، إلى جانب مشاركين من خارج المملكة، من خلال جلستين، عدداً من الموضوعات التي تتعلق بآليات تحديد مخاطر الفساد، إلى جانب استعراض تجارب وتطبيقات لذلك. ويأتي انعقاد هذا المنتدى تنفيذاً لما تضمنه تنظيم «نزاهة» القاضي بعقد المؤتمرات، والندوات، والدورات التدريبية، حول الشفافية، والنزاهة، ومكافحة الفساد، ومشاركة المملكة المجتمع الدولي للاحتفاء بمثل هذه المناسبات.

«التعليم» تفتح برامج إعداد المعلم اعتباراً من الفصل الدراسي الأول من العام المقبل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614876

لرياض – سعد الغشام إمنذ 15ساعة في 10 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 10ديسمبر 2018 / 16:07
وجه وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى مديري الجامعات في المملكة بفتح برامج إعداد المعلم اعتباراً من الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1440-1441، على أن تكون في مستوى الدراسات العليا، ما عدا برنامج إعداد معلمة الطفولة المبكرة فتكون في مستوى البكالوريوس.
وكانت لجنة تطوير إعداد المعلم في الوزارة دعت إلى إيقاف القبول في برامج إعداد المعلم في كليات التربية الحالية، ليكون مواكباً لـ«رؤية المملكة 2030»، التي تضمنت التجديد في سياسة إعداد المعلم، ونص الهدف الاستراتيجي الثاني ضمن أهداف وزارة التعليم على «تحسين استقطاب المعلمين وتأهيلهم وتطويرهم»، فيما نص الهدف الاستراتيجي السابع على «تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.«
وتمخضت أعمال اللجان المشتركة بين القائمين على برامج إعداد المعلم في الجامعات وبين مسؤولي التعليم العام التي شارك فيها خبراء دوليين، على مرحلتين؛ الإطار العام والإطار التنفيذي، على أن يبدأ القبول في برامج إعداد المعلم الجديدة اعتباراً من الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي المقبل 1440-1441هـ، بعد مرورها في عملية الإقرار وفق المراحل التي اعتمدتها اللجنة.
وكان من ثمار مرحلة الإطار العام صوغ القرارات التي نصت على إيقاف القبول في جميع برامج إعداد المعلم القائمة حالياً في الجامعات ومن ذلك برامج رياض الأطفال وبرامج تعليم الطفولة المبكرة على ألا يُفتح القبول بها إلا بعد تجديد برامج إعداد المعلم القائمة حالياً وإقرارها من وزارة التعليم، بعد أن تكون مصممة لمستوى الدراسات العليا، فيما يستثنى من ذلك برنامج إعداد معلمة الطفولة المبكرة الذي يقدم في مستوى البكالوريوس مقتصراً على الإناث.
فيما ينطوي تجديد برامج إعداد المعلم على ثلاثة مسارات رئيسة تقابل فيها مرحلة التعليم العام، وهي: الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، ومرحلتّي المتوسطة والثانوي، يضاف لها التربية الخاصة وتعليم الموهوبين والإرشاد المدرسي باعتبارها مسارات مساندة، إضافةً إلى ثلاثة مسارات ذات طبيعة خاصة تشمل: التربية البدنية، والفنية، والأسرية.
وتأتي مرحلة الإطار التنفيذي لتوضيح الخطوات العملية لتصميم البرامج وتنفيذها من الجامعات وفق أطر ومواصفات عامة للبرامج والكفايات التي يتوقع أن يكتسبها الخريجون وكيف تُدار تلك البرامج بما يضمن جودتها.
ويسعى وجود الإطار التنفيذي إلى التنوع في البرامج بين الجامعات وتعزيز، وإظهار روح التنافس والإبداع في تصميمها وتنفيذها مع التزام ما يحتويه الإطار من مضامين. وجاءت وثيقة الإطار التنفيذي بمثابة دليل مختصر يساعد الجامعات في تصميم برامج إعداد المعلم.
وقضت التعليمات بموافقة وزارة التعليم على افتتاح أي برنامج لإعداد المعلمين عبر تعبئة نموذج طلب الموافقة المبدئية من طريق الموقع الإلكتروني التابع للجنة تطوير إعداد المعلم في وكالة وزارة التعليم للتخطيط والتطوير، لتتم دراستها واتخاذ قرار إما بالموافقة للانتقال لخطوة »بناء البرنامج»، وإما إكمال بعض المتطلبات أو برفض البرنامج، ومن ثم تبلّغ الجهات المتقدمة في قرار اللجنة، وفي الخطوة التي تليها تشرع الجامعة ببناء البرنامج وفق نموذج المواصفات المطلوبة وإرساله إلى لجنة تطوير المعلم قبل عرضها على مجلس الجامعة المتقدمة لتتم دراسة البرنامج واتخاذ القرار من قبل اللجنة.

الربيعة: تأمين صحي لجميع المواطنين خلال 5 سنوات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614888

الرياض - صديق البخيت |منذ 9ساعات في 10 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 10ديسمبر 2018 / 17:46
أكد وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة، أن المملكة تعد من أفضل 24 دولة في الرعاية التخصصية في العالم، لافتاً إلى أنها رائدة في المجال الصحي في العالم العربي، وأشار إلى زيادة عدد أسرة المستشفيات إلى 43.630سريراً، وتدشين 10 عيادات متنقلة، وزيادة عدد مراكز القلب إلى 22 مركزاً، موضحاً أنه يجري العمل على أن يكون هناك تأمين صحي لجميع المواطنين خلال أربع إلى خمس سنوات.
وأوضح وزير الصحة في تصريح صحافي اليوم (الإثنين) لمناسبة الذكرى الرابعة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، أن عهد الملك سلمان، شهد الكثير من الإنجازات التنموية والإصلاحات والتي أحدثت نقلة نوعية في مختلف مجالات التطوير في بلادنا، منوهاً بالدعم اللامحدود الذي يحظى به القطاع الصحي من خادم الحرمين وولي عهده أسهم في تحقيق العديد من المنجزات وتجويد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.
وأشار الربيعة إلى أن وزارة الصحة اهتمت بتسهيل تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطن من خلال تطبيقات عدة، إذ أكملنا سبعة ملايين موعد عبر تطبيق خدمة موعد، ويستخدم التطبيق 4.5 مليون مستخدم، كما نسعى إلى تخفيف الزحام في الطوارئ وتحقيق رفع الكفاءة في استخدام غرف العمليات وتواصل الصحة تنفيذ برنامج «أداء الصحة»، من خلال تطبيق ومتابعة ما يزيد على 40 مؤشراً لقياس الأداء في سبعة محاور علاجية في المستشفيات وهي: الطوارئ، العيادات، العمليات، التنويم، العناية المركزة، الأشعة، والمختبرات، حيث يستهدف البرنامج رفع مستويات الإنتاجية وكفاءة وجودة الأداء في تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات.
وأشار إلى أن مركز 937 يستقبل 30 ألف اتصال يومياً، ونسبة 98 في المئة من البلاغات تغلق خلال ثلاثة أيام، ونسبة الرضا تتجاوز 85 في المئة، كما أن لدينا تطبيق «صحة» الذي يستطيع المواطن من خلاله الحصول على استشارة طبية مرئية، ونعمل على أن يكون هناك تأمين لجميع المواطنين خلال أربع إلى خمس سنوات.

«العدل" تفعل المرافعة في محاكم الاستئناف لتكون درجة تقاضي ثانية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614886

جدة – «الحياة | «منذ 10ساعات في 10 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 10ديسمبر 2018 / 16:59
أطلق وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني المرحلة الأولى من تفعيل المرافعة في محاكم الاستئناف لتكون درجة تقاضي ثانية.
وبدأت محاكم الاستئناف في المملكة، تفعيل قراري المجلس الأعلى للقضاء المتعلقان في مباشرة محاكم الاستئناف اختصاصاتها المنصوص عليها في نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية بنظر الاعتراضات الصادرة على

أحكام وقرارات محاكم الدرجة الأولى في القضايا التجارية والجزائية بطريق المرافعة أمامها، كدرجة ثانية للتقاضي.
ونوه وزير العدل خلال لقاءه اليوم (الإثنين)، بقضاة محكمة الاستئناف في مكة المكرمة، بالدعم الكبير الذي يحظى به القطاع العدلي، الذي كان له الأثر الكبير في «النقلة النوعيّة» التي يشهدها القطاع، ومن ضمنها اكتمال منظومة القضاء المتخصص والتحول الرقمي الذي يشهده القطاع بمكوناته.
وأعلن الصمعاني في ثنايا اللقاء، عن إطلاق المرحلة الأولى من تفعيل المرافعة في محاكم الاستئناف، مبيناً أن هذا التفعيل يهدف إلى إعمال مبدأ تعدد درجات التقاضي، إذ سيعزز الضمانات القضائية، ويسرّع الفصل في المنازعات وتفعيل اختصاصات المحكمة العليا بالطعن بالنقض وفقًا للأسباب المبينة في نظام القضاء، إضافة إلى تعزيز جودة الأحكام القضائية، وتحقيق العدالة الناجزة، وتوفير الشفافية لأطراف النزاع.
وأعلن الوزير أيضاً عن قرب افتتاح محكمة استئناف جديدة في محافظة جدة، تسهيلاً للمستفيدين ولتغطية احتياجاتهم في جميع مدن المملكة تحقيقاً للعدالة الناجزة. وتفقد وزير العدل المرافق العدلية في مكة المكرمة التي شملت محاكم: الاستئناف، والجزائية، والعامة، والأحوال الشخصية، والتنفيذ، والتجارية، والعمالية، واطلع على الخدمات المقدّمة للمستفيدين والعمليات والإجراءات المتبعة داخل المرافق العدليّة.
وحض القضاة ومنسوبي المرافق العدليّة على استثمار التحوّل الرقمي الذي تشهده المرافق العدليّة والإفادة من الأدوات والممكنات التي يوفرها لتطوير العمل وتحسين تجربة المستفيدين من الخدمات العدليّة، تيسيراً لهم وتلمساً لاحتياجاتهم بما يضمن سرعة البت في قضاياهم وسرعة إنجاز متطلباتهم بما يعزز من كفاءة منظومتي القضاء والتوثيق في المملكة والانتقال بهما إلى مراحل تطوير متقدمة بالانسجام مع التطور المستمر الذي تشهده المملكة في شتى المجالات.
والتقى وزير العدل مستفيدين، واستمع إلى ملاحظاتهم والمقترحات والشكاوى المقدمة منهم، مؤكداً حرص الوزارة على التسهيل على المستفيدين.

الحياة AL HAYAT

فيصل بن مشعل : القضاء في المملكة قائم على العدل والمساواة منذ تأسيسها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1724434

نوه صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم ، حرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ بمرفق القضاء في سبيل إعطاء كل ذي حقٍ حقه على كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ، مثمناً الجهود الجليلة التي يقوم بها مرفق القضاء في إحقاق الحق وإرساء مبادئ العدل , في ظل الدعم الكبير الذي يلقاه مرفق القضاء من القيادة الحكيمة ـ أيدها الله ـ .
وأشاد سموه خلال كلمته في الجلسة الأسبوعية مع المواطنين اليوم بقصر التوحيد بمدينة بريدة ، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن تركي بن فيصل بن تركي بن عبدالعزيز نائب أمير القصيم ، بالجهود التي تبذلها وزارة العدل من أجل تقديم عمل عدلي نوعي متميز لإكمال منظومة القضاء المتخصص الذي تنص عليه أنظمة القضاء في المملكة ، مثمناً الجهود التي تبذلها الجهات الشرعية في المنطقة في خدمة مراجعيها ، مؤكداً سموه أن القضاء في المملكة من الأولويات منذ قيام الدولة على يد المؤسس الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ والاهتمام والرعاية في أن الناس سواسية حيث سعى الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ إلى تحقيق العدل والمساواة ، وإقامة القضاء على تحكيم الشريعة الإسلامية في الأمور كافة.
من جهته أوضح رئيس المحكمة العامة ببريدة الشيخ إبراهيم بن عبدالله الحسني أن القضاء في المملكة سجل حافل ناصع بالبياض لتعزيز حقوق الإنسان وحمايته وحماية حقوقه ، متطرقاً إلى تعدد محاكم القضاء العام وتنوعها داخل النظام القضائي للدولة ، وقصر الاختصاص لكل محكمة على حسب القضية غاية في إحقاق العدالة بهذه البلاد ، لافتاً النظر إلى أنه لا يسمح للقاضي النظر في قضية ليست من اختصاصه.

وبين أن المحكمة التجارية ستفتح قريباً في منطقة القصيم لتكتمل جميع أنواع المحاكم ، منوهاً بما يحظى به مرفق القضاء من اهتمام القيادة الرشيدة وتخصيصها لمشروع تطوير القضاء بمبلغ 7 مليارات ريال ، والوصول إلى الترافع الإلكتروني والضبط الشامل الإلكتروني للوزارة ، الذي سيحدث نقطة تحول تاريخية في مسيرة القضاء في المملكة ، ويحقق الاستقلال للمرفق ويعزز جانب التخصص ويوجد ضمانات العدالة ويريح القضاة والمراجعين للمحاكم.
وأفاد الشيخ الحسني أن الأنظمة راعت حقوق المرأة في المحاكمة والترافع ، ويسرت لها الكثير من الإجراءات بما فيها سرعة الفصل في الدعاوى التي ترفعها في المنازعات الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة والعضل ، وكذلك منح المحكمة سلطة الأمر بالإحضار الجبري في حال تخلف المدعى عليه في تلك المنازعات ، إضافة إلى أن للمرأة الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه ، مع مراعاة جانب تيسير الإجراءات الجزائية في حقها إذا كانت متهمة.
من جانبهم أوضح كل من رئيس محكمة التنفيذ الشيخ فوزان الفوزان ، ورئيس محكمة الأحوال الشخصية ماجد الوشمي ، ورئيس المحكمة العمالية الشيخ عبدالكريم التويجري ، اختصاص محاكم التنفيذ والأحوال الشخصية والعمالية ، موضحين اختصاصاتها والأعمال المناطة بها ، مؤكدين أن المملكة رسخت منذ تأسيسها على دعائم الحق والعدل والإنسانية والإنصاف في جميع أركان الدولة ، وعلى وجه الخصوص الركن القضائي الذي يستند على الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية في إجراءاته وأحكامه ، حيث راعى القضاء جميع حقوق المتهم في منظومة شرعية وقانونية وإنسانية متكاملة ليتحقق بذلك للمواطن والمقيم في المملكة التمتع بكامل الحقوق المكفولة له ، وقد منحت المملكة من خلال أنظمتها القضائية للمتقاضين جميع الحقوق والضمانات التي تكفل تحقيق العدالة.
وفي نهاية الجلسة ، شارك العديد من الحضور بطرح مداخلاتهم حول المحاكم الشرعية واختصاصاتها.

إطلاق مشروع الرقابة الصحية بتبوك والقرى التابعة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603552

ناعم الشهري
دشن أمين منطقة تبوك المهندس، فارس بن مياح الشفق، مشروع الرقابة الصحية بمدينة تبوك والقرى التابعة، وذلك بحضور وكيل الأمين للخدمات المهندس إبراهيم الغبان، ومدير الإدارة العامة لصحة البيئة الدكتور محمد البديوي.
وبيّن وكيل الأمين للخدمات المهندس إبراهيم الغبان، أن المشروع يهدف لتطوير ورفع كفاءة أداء العمل الرقابي في أمانة منطقة تبوك من خلال زيادة إنتاجية المراقبين، وجعل العمل الرقابي نموذجًا يُحتذى به في المنطقة، من حيث الأداء والارتقاء بمستوى التعامل وتحقيق أعلى مستويات الشفافية بين أمانة منطقة تبوك وأصحاب الأعمال، وكذلك تقليص الفترة المطلوبة لإنجاز الخدمات.
وأشار إلى أن المشروع يهدف أيضًا إلى توحيد جميع خدمات الأمانة والمواقع الفرعية ببوابة إلكترونية موحدة، موضحًا أن أعمال المشروع تتضمن دراسة وتوثيق إجراءات العمل وإعادة جدولة جميع ما يلزم من إجراءات لتحقيق التميز في تقديم مراقبة المحلات، وأتمتة جميع عمليات الرقابة على المحلات وتطوير مؤشرات أداء لجميع عمليات الرقابة على المحلات، وتدريب فريق العمل على استخدام جميع الأنظمة الإلكترونية التي سيتم العمل بها خلال المشروع.

قانونيات لـ "عكاظ": توظيف باحثات في العدل تسريع للقضايا ورفع لسقف الوعي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691701

ذكرى السلمي (جدة@zekraalsolami)، أشواق الطويرقي (مكة المكرمة @shwg90)

اعتبر عدد من القانونيات، مباشرة موظفات في وزارة العدل للمرة الأولى في تاريخ الوزارة، خطوة ترسخ مكانة المرأة في المجتمع السعودي، والعمل على تمكينها في الكثير من الوظائف، وتؤكد جدارتهن وقدرتهن على تبوؤ الكثير من المناصب المهمة، بعدما كانت حكرا على الرجال فقط.

وأكدت المحامية والمستشارة القانونية نجود قاسم، أن عمل المرأة في 5 مجالات بوزارة العدل، كباحثة شرعية وقانونية ومساعدة إدارية ومطورة برامج أولى، كفيل بتسريع القضايا، في إطار التخصص الذي ستعمل فيه الموظفات، خاصة دورها في الاستشارات والإرشادات للمستفيدات في المجالات التوثيقية، واستقبال الشكاوى، والعمل في أقسام مختصة وإدارة صحائف الدعوى والمواعيد وأقسام للتقنية الرقمية ووحدات الصلح والإرشاد في محاكم الأحوال الشخصية.

وقالت عملهن يسهم في زيادة الوعي والثقافة القانونية والحقوقية لدى النساء وسيكون أسهل عليهن في التواصل والتشاور وعمق الفهم والمعرفة لكافة الإجراءات القضائية.

وعبرت المستشارة القانونية سارة عطيوي عن سعادتها بتوظيف أول دفعة نسائية في وزارة العدل، مما ينعكس إيجابا على واقع العمل في المحاكم، وقالت «أتوقع أن يكون التأثير قويا جدا وملحوظا في سير القضايا الخاصة بالنساء، ويكفي أن تكون هناك أجواء نسائية في جانب الاستشارات والإرشاد، بحكم واقع التخصص وإلمام النساء بكثير من ظروف أخواتهن.»

وبينت الوكيلة الشرعية أمونة عبدالله توكل، أن هذا التعيين، جاء في ظل الحاجة الملحة لهن، خاصة أنه كانت هناك مطالب سابقة من قبل المختصين والمختصات في الجانب القانوني والاجتماعي ممن وقفوا على الكثير من الحالات في القضايا التي كانت ترد إليهم في مكاتب المحاماة والجمعيات الأسرية والإنسانية والتي تتطلب وجود نساء في القطاع العدلي لخدمة هذه الفئة.

وتوقعت الأخصائية الاجتماعية شادية جنبي، آثارا إيجابية لهذا الدور، منها المساهمة في تخفيف الضغط على المحاكم التي كانت في السابق تدار بكوادر رجالية يباشرون في تقديم الخدمات للجنسين، بالإضافة إلى أن وجود الباحثات سيساهم في حل العديد من القضايا التي تخص المرأة خاصة في القضايا الأسرية والأحوال الشخصية.

توظيف 200 ناجية من عنف "ذوي القربى".. قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691716

زين عنبر (جدة **@zain_anbar**)
وجدت 200 معنفة سعودية أخيراً ملاذاً آمناً من عصا «التعذيب والحرمان»، بعد أن فتح «برنامج الأمان الأسري» لهن باباً للنجاة من ظلم »ذوي القربى» باحتوائهن وتأهيلهن لسوق العمل لتوظيفهن.
ويقول المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الدكتور ماجد العيسى لـ«عكاظ» عن الناجيات من العنف: إن البرنامج دشن مرحلة جديدة في التعامل مع ضحايا العنف، إذ لا يتوقف دوره عند تلقي البلاغات، بل يتجاوزه إلى تدريبهن وتأهيلهن لسوق العمل.
وأضاف: إن عدد السيدات الناجيات من العنف اللاتي دربهن البرنامج حالياً يبلغ 200 سيدة، إذ يتم تأهيلهن عبر جلسات تدريبية، وورش عمل بمعدل جلسة تدريبية كل أسبوع لمدة 7 أسابيع،

"نزاهة" لـ"الاقتصادية": نعمل على معالجة الأخطاء في بعض الأنظمة لتحسينها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.aleqt.com/2018/12/10/article_1503921.html

أمل الحمدي من جدة
قال لـ"الاقتصادية" الدكتور خالد المحيسن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، إن الهيئة تعمل على معالجة الأخطاء الموجودة في بعض الأنظمة واللوائح بهدف تحسينها، إلى جانب تحليل مخاطر الفساد والتحقق من وقوع حالات.
وأكد أن خطة "نزاهة" مبنية على البلاغات والمعلومات التي تصل إليها، ومن ثم قياس أداء الفساد لدى الجهات الحكومية، حيث تضع أولويات على هذا الأساس وهو ما يتم العمل به.
وأشار على هامش، أعمال "منتدى نزاهة السابع" في جدة اليوم، إلى انخفاض معدلات ممارسة الفساد في المملكة خلال العام الماضي، حيث حققت إنجازات مميزة حظيت بتفاعل إيجابي.
وأضاف "استطاعت الهيئة مشاركة 5500 نشاط مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي."
وتحت رعاية الأمير خالد الفيصل، مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، اختتمت أمس في محافظة جدة ، أعمال "منتدى نزاهة السابع"، تحت شعار اليوم الدولي لمكافحة الفساد "متحدون على مكافحة الفساد"، الذي نظمته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، بعنوان "مخاطر الفساد وسبل التعامل معها"، احتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد 2018.
وأوضح الدكتور المحيسن، في كلمة الافتتاح، أن المنتدى الذي تشارك فيه المملكة ممثلة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المجتمع الدولي بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي يصادف اليوم التاسع من شهر ديسمبر من كل عام، اختار

المجتمع الدولي شعار "متحدون لمكافحة الفساد"، الذي يدل على أن تعاون المجتمع الدولي هو السبيل لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وأشار إلى أن المملكة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز، سباقة إلى سن وتبني الأنظمة والتشريعات التي تحقق العدالة، وتكافح الفساد، وتسد الطرق والمنافذ المؤدية إليه، حيث يتضح ذلك جليا في النظام الأساسي للحكم المنبثق من الشريعة الإسلامية السمحة، وتأسيس الأجهزة العدلية والرقابية وجهات مكافحة الفساد.
وأكد أن المملكة تشهد اليوم في عهد خادم الحرمين الشريفين، مرحلة جديدة من مراحل مكافحة الفساد، التي رسم ملامحها في أول كلمة له عند توليه مقاليد الحكم عن إرادة وعزم وحزم، حيث وجه بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية كافة بما يؤدي إلى تفعيل اختصاصاتها والقيام بما يتطلع إليه هذا الوطن من جعله نموذجا يحتذى به في المجالات كافة، الأمر الذي يحمل في طياته رسالة واضحة على المستويين الوطني والدولي، وأن المملكة لا تتسامح مطلقا مع الفساد ومرتكبيه، مبينا أن هذا النهج يشكل أحد مرتكزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
وذكر أن إقامة هذا المنتدى يصادف الذكرى السنوية الـ15 لاعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، حيث أصدرت الدولة قرارا يقضي بوجوب مراعاة ما تضمنته الاتفاقيات الدولية من التزامات على المملكة، عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، مؤكدا أن الدولة حريصة على أن تكون من أوائل الدول التي أنهت استعراض أنظمتها للتحقق من توافقها مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
ولفت إلى أن الإنجازات التي تحققت خلال هذا العام، تأتي تنفيذا لتوجيه القيادة، في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، بما يعكس الإرادة السياسية للمضي قدما في مكافحة الفساد بأشكاله كافة، مستشهدا منها موافقة خادم الحرمين الشريفين على استحداث دوائر متخصصة لقضايا الفساد في النيابة العامة تقوم بالتحقيق والادعاء في قضايا الفساد وترتبط بالنائب العام مباشرة، وأيضا توفير الحماية الكافية لكل موظف يتقدم ببلاغ ضد ممارسات الفساد المالي والإداري، والموافقة على نظام الإجراءات الجزائية المتعلق برفع دعوى جزائية على الوزير أو من يشغل مرتبة وزير أو من سبق له أن عين وزيرا أو شغل مرتبة وزير وتعديل نظام مكافحة الرشوة.
من جهته، قدم مشاري عبيد المستشار القانوني في مركز تحقيق كفاءة الإنفاق في وزارة المالية، ورقة بعنوان "منهجية رفع كفاءة الإنفاق الحكومي" بين خلالها أن مركز تحقيق يعمل على كفاءة الإنفاق مع الجهات الحكومية لتحديد فرص رفع كفاءة الإنفاق، ومتابعة تحقيق نتائج الكفاءة، ووضع الحلول لتذليل العقبات، ووضع الآليات اللازمة لدعم رفع كفاءة الإنفاق.
وأشار عبيد، إلى نتائج التعاون المشترك بين الجهات الحكومية ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، مبينا أنه تم مراجعة 9600 مشروع رأسمالي، ونحو 400 عقد تشغيلي، إضافة إلى المشاركة في إعداد ومراجعة ميزانيات 30 جهة حكومية، ومراجعة أولية لأكثر من 1500 مبادرة في 11 برنامج من برامج الرؤية.

مركز الملك سلمان للإغاثة.. بذل مستمر لمساعدة الإنسانية من دون تمييز

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4615075

الرياض - «الحياة | «منذ **3**ساعات في 12 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في **11**ديسمبر 2018 / 23:30
تضطلع المملكة العربية السعودية بدورها الإغاثي والإنساني تجاه المجتمع الدولي، استشعاراً منها بالمسؤولية الاجتماعية وأهمية الوقوف مع الإنسان المضطر أو المنكوب لرفع معاناته أينما وُجد؛ وعبر ذراعها الإنساني مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تقدم المملكة مشاريع الخير لأرجاء المعمورة، حيث بلغ عدد مشاريع المركز منذ إنشائه في تاريخ أيار (مايو) 2015 حتى تاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر**2018**)، **492**مشروعاً لـ42 دولة، بقيمة إجمالية بلغت 1.979.808.924دولاراً، بالتعاون مع 125 شريكاً. وشملت المشاريع المنفذة قطاعات حيوية متنوعة، ففي مجال الأمن

الغذائي نفذ المركز 167 مشروعاً، بقيمة 537.856.644 دولاراً، أما مجال الصحة فقد نفذ 145مشروعاً بإجمالي 471.122.577 دولاراً، وفي مجال التعافي المبكر 31 مشروعاً، بكلفة 160.276.571 دولاراً، أما في مجال الإيواء والمواد الغير غذائية فقد نفذ 28 مشروعاً، بكلفة 120.240.821 دولاراً، وفي مجال المياه والإصحاح البيئي فنفذ المركز 25 مشروعاً، بكلفة **126.938.242**دولاراً، وفي مجال القطاعات المتعددة نفذ المركز 25 مشروعاً بكلفة 112.583.242 دولاراً، وفي مجال دعم وتنسيق العمليات الإنسانية فتم تنفيذ 24 مشروعا بكلفة 223.174.878 دولارا، أما في مجال التعليم فبلغت المشاريع 18 مشروع 77.738.631 دولارا، أما في مجال الحماية فبلغت المشاريع **15** مشروعا بقيمة 50.728.920 دولارا، وفي مجال الخدمات اللوجستية فبلغت المشاريع 8 مشاريع بقيمة 42.848.883 دولارا، وفي مجال التغذية 5 مشاريع بقيمة 40.299.515 دولارا، وبمجال الاتصالات في حالات الطوارئ فنفذ المركز مشروعا واحدا بقيمة 16 مليون دولار ليصبح إجمالي مبلغ ما تم تنفيذه من مشاريع 1.979.808.924 دولارا.

ووفق النشرة الإحصائية الشهرية التي أصدرها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بادر المركز بتقديم العون والمساعدة للأشقاء في اليمن عبر تنفيذ حزمة من المشروعات، بالتعاون مع 80 شريكاً، حيث شملت خلال الفترة من شهر مايو 2015 م حتى نهاية شهر نوفمبر 2018، 301 مشروع، بقيمة إجمالية 1.672.526.969 دولاراً، في مجالات الصحة، والأمن الغذائي، والتعافي المبكر، والقطاعات المتعددة، والإيواء والمواد غير الغذائية، والمياه والإصحاح البيئي، إلى جانب دعم وتنسيق العمليات الإنسانية، والحماية، والخدمات اللوجيستية، والتعليم، والتغذية، والاتصالات في حالات الطوارئ.

كما امتدت إنسانية الخير التي يضطلع بها المركز، لنجدة ومساعدة النازحين الروهينغيا داخل ميانمار، واللاجئين في بنغلاديش، وبمشاركة خمسة شركاء، نفذ المركز من مايو 2015 حتى نهاية شهر نوفمبر 2018، 12 مشروعاً بقيمة إجمالية 16.804.421 دولاراً، شملت مجالات الأمن الغذائي، والتعافي المبكر، والقطاعات المتعددة، والإيواء والمواد غير الغذائية، إلى جانب المياه والإصحاح البيئي، والتعليم، والصحة .وامتداداً للعطاء الإنساني للمملكة تجاه الأشقاء أسهم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في تخفيف معاناة الشعب السوري جراء ما يعانيه من ظلم وتهجير، إذ نفذ بمشاركة 15 شريكاً من مايو 2015 حتى نهاية نوفمبر **2018**، **49**مشروعاً، بقيمة 83.234.500 دولار، انصبت في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والتعافي المبكر، والحماية، والمياه والإصحاح البيئي، والإيواء والمواد غير الغذائية، والتعليم إلى جانب التغذية، والقطاعات المتعددة.

.

مجلس الوزراء يوافق على النظام البحري التجاري.. و إضافة مراكز كبار السن الأهلية إلى وزارة العمل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4615077

الرياض - «الحياة | «منذ **3**ساعات في 12 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في **12**ديسمبر 2018 / 00:41

وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - أو من ينيبه - بالتباحث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مشروع إدارة مخاطر الفساد في الجهات الحكومية، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه، لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما قرر مجلس الوزراء تعديل البند (أولاً) من قراره رقم (45) وتاريخ 27 / 2 / 1432هـ المتضمن أن تتولى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الإشراف على نشاطي مراكز ضيافة الأطفال الأهلية ومراكز البحوث والدراسات الاجتماعية

والأهلية ومتابعتهما، وإصدار التراخيص اللازمة لهما، وذلك بإضافة نشاط مراكز كبار السن الأهلية إلى الأنشطة الواردة فيه.
وترأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس (الثلثاء) في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الرسالة التي تسلمها من فخامة الرئيس الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية.
ونوه مجلس الوزراء بالمضامين الضافية في كلمة خادم الحرمين الشريفين خلال افتتاح أعمال قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي في دورتها 39 بالرياض، وما عبر عنه من الثقة بحرص الجميع على المحافظة على كيان مجلس التعاون وتعزيز دوره في الحاضر والمستقبل، وتسخير الطاقات لخدمة شعوب المجلس والحفاظ على أمن واستقرار دُوله والمنطقة، من تحديات وتهديدات القوى المتطرفة والإرهابية التي لا تزال تهدد الأمن الخليجي والعربي المشترك، وتشديده على ما يقوم به النظام الإيراني من سياساته العدائية في رعاية تلك القوى والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ مما يتطلب الحفاظ على المكتسبات والعمل مع الشركاء لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.
وأوضح وزير الإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، بعد الجلسة، أن مجلس الوزراء رحب بالبيان الختامي لأعمال قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتها التاسعة والثلاثين »إعلان الرياض«، وما تضمنه من تأكيد قادة دول المجلس حرصهم على قوة وتماسك ومَنَعَة كيان مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، وتعزيز العمل الخليجي المشترك، وتأكيدٍ على مواقف وقرارات دول مجلس التعاون الثابتة تجاه القضايا الإقليمية والدولية.
وبيَن العواد أن المجلس ثمن الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين، وبحضور قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لافتتاح مشروع تطوير حي الطريف التاريخي بالدرعية، الذي يهدف بإعماره إلى تحويله لمركزٍ ثقافي تراثي دولي، لما يمتاز به من قيمة وخصائص تاريخية وثقافية وعمرانية وبيئية في إطارٍ عصري، ووضعه في مصاف المواقع التراثية العالمية، منوهاً بالإشراف والمتابعة من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس إدارة هيئة تطوير بوابة الدرعية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، لهذا المشروع حتى انتهائه بناءً على توجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين.
وبارك مجلس الوزراء وضع ولي العهد حجر الأساس للمرحلة الأولى من مشروع مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) في المنطقة الشرقية، لتكون مركزاً عالمياً للطاقة والصناعة والتقنية؛ وتعزيز مكانة المملكة بوصفها مركزاً إقليمياً وعالمياً للطاقة من خلال تنمية قطاع صناعات وخدمات سعودي تنافسي، على مستوى عالمي، ومساندة مبادرات المملكة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، مما يعد انعكاساً لمستهدفات رؤية المملكة 2030 وتجسيداً لبرامجها التنفيذية.
وأفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء في ختام الجلسة أصدر القرارات التالية: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (222 / 57) وتاريخ 13 / 2 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في القطاع الصحي البحثي بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية ومعهد الأمراض الجينية (إماجن) في جمهورية فرنسا.
تعاون في مجال التعليم بين السعودية وتونس
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم **(57 / 223)**وتاريخ 13 / 2 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية التونسية.
كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الأكاديمي بين جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية وجامعة شنغهاي للدراسات الدولية في جمهورية الصين الشعبية.
مذكرة تعاون بين دارة
الملك عبدالعزيز ودار الكتب العراقية
وافق مجلس الوزراء على تفويض الأمين العام لدارة الملك عبدالعزيز المكلف - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية ودار الكتب والوثائق الوطنية في جمهورية العراق، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
تعيين أعضاء مجلس إدارة المركز
الوطني للتعليم الإلكتروني
قرر مجلس الوزراء تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، لمدة (ثلاث)

سنوات، وهم: الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الحامد (مدير جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز)، والدكتور عبدالله بن مفرح الروقي (مدير جامعة تبوك)، والدكتور محمد بن عبدالعزيز العوهلي (مدير جامعة الملك فيصل)، أعضاء من مديري الجامعات السعودية، والدكتور عبدالله بن يحيى آل محيا، والدكتور عبدالله بن عبدالعزيز آل بهدل عضوين من المختصين وذوي الخبرة في مجال التعليم الإلكتروني، والأستاذ خالد بن سليمان المحيسن عضواً من القطاع الخاص.

الموافقة على النظام البحري التجاري

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (181 / 46) وتاريخ 18 / 10 / 1439هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (5 / **13 / 40** - د) وتاريخ 10 / 3 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظام البحري التجاري.

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

ترقيات للمرتبتين الـ15 والـ14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الـ15 والـ14، وذلك على النحو التالي **:**ترقية منيرة بنت حمدان بن ثواب العصيمي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الـ15 بوزارة الصحة، ترقية علي بن مصلح بن علي القحطاني إلى وظيفة (المدير العام للإدارة العامة للمستشارين) بالمرتبة الـ14 بإمارة منطقة تبوك، ترقية إبراهيم بن عبدالله بن عثمان العساف إلى وظيفة (المدير العام لإدارة الرقابة الجمركية) بالمرتبة الـ14 بالهيئة العامة للجمارك، ترقية محمد بن خليفة بن سليمان العقيل إلى وظيفة (المدير العام للجمرك) بالمرتبة الـ14 بالهيئة العامة للجمارك، ترقية عبدالعزيز بن علي بن محمد السنيدي إلى وظيفة)مستشار عمالي) بالمرتبة الـ14 بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ترقية عبدالقادر بن عيد بن هزاع الغامدي إلى وظيفة (مستشار عمالي) بالمرتبة الـ14 بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، والصندوق السعودي للتنمية، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

تبوك: 50 مستفيدة من "الضمان" يلتحقن في "وظيفتي ضمان مستقبلي»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4614991

تبوك – «الحياة | «منذ **14**ساعة في 11 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في **11**ديسمبر 2018 / 15:05

أقام قسم التمكين في مكتب الضمان الاجتماعي النسوي التابع لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة تبوك، أمس)الإثنين)، الملتقى التوظيفي الثالث تحت عنوان «وظيفتي ضمان مستقبلي«، لمستفيدات الضمان الاجتماعي بالتعاون مع جمعية التنمية الأسرية في المنطقة، بحضور أكثر من 50 مستفيدة من الضمان الاجتماعي والباحثات عن العمل، وذلك في مقر جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية في مدينة تبوك.

وقدمت رئيسة وحدة التمكين في مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بتبوك جواهر الخثعمي، شرحاً عن اللوائح الجديدة لمبادرة «تمكين»، تمثلت باستمرار دعم مكتب الضمان الاجتماعي النسوي للحاصلات على عمل لمدة سنة، معلنةً عن

تنظيم دورات تأهيلية وتدريبية للمستفيدات، بالتعاون مع جهات حكومية وأهلية وجمعيات خيرية، لافتةً إلى أن الوحدة ستقدم الاستشارات الأسرية الهاتفية مجاناً.
وقالت الخثعمي: «إن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حريصة على نشر ثقافة التمكين التي تهدف إلى تحويل مستفيدي الضمان الاجتماعي القادرين على العمل إلى أفراد فاعلين في المجتمع من خلال المساهمة في إيجاد فرص وظيفية لهم وتدريبهم وتأهيلهم.»
وطرحت المدربة ابتسام البلوي، محاور ناقشتها مع المستفيدات تضمنت الإجابة على استفساراتهن التي تضمنت كيفية الحصول على وظيفة تناسبني، وآلية الاستمرار بالعمل وتحمل الضغوط، وقدمت لهن نماذج من قصص النجاح لفتيات من مستفيدات الضمان.

المحاكم السعودية تصدر 2.4 مليون حكم وتعقد 5 ملايين جلسة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614996

الرياض – «الحياة | «منذ **11**ساعة في 11 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في **11**ديسمبر 2018 / 16:24
شهدت وزارة العدل منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الحكم، تطورات عدة؛ إذ اكتملت المنظومة المتخصصة للقطاع العدلي بتأسيس المحاكم العمالية أخيراً، إلى جانب إتمام التحول الرقمي بنسبة 100 في المئة في محاكم التنفيذ وكذلك في قطاع التوثيق.
وأصدرت المحاكم خلال السنوات الأربع الماضية 2.4 مليون حكم، وعقدت حوالى خمسة ملايين جلسة قضائية، فيما قدمت كتابات العدل أكثر من 10.5 ملايين عملية توثيق، أما محاكم التنفيذ فاستقبلت حوالى 1.7 مليون طلب تنفيذ بإجمالي مبالغ جاوزت 627 بليون ريال.
القضاء المتخصص واكتمال التحول الرقمي
بعد أن أعلن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، انطلاق أعمال المحاكم العمالية بتدشينه سبع محاكم عمالية، و27 دائرة عمالية ابتدائية، وتسع دوائر استئناف للقضايا العمالية في ست محاكم استئناف، اكتمل عقد القضاء المتخصص، وسبق القضاء العمالي انضمام القضاء التجاري إلى منظومة القضاء المتخصص، بعدما كان تابعاً للقضاء الإداري في ديوان المظالم.
وفي العاشر من ربيع الأول الماضي، أصبحت المملكة على ميلادٍ جديدٍ في التوثيق؛ إذ أعلن وزير العدل اكتمال التحول الرقمي في قطاع التوثيق، وبات بمقدور المستفيد إصدار الوكالات منخفضة المخاطر من دون الحاجة إلى زيارة كتابة العدل، كما أن قضاء التنفيذ أصبح رقمياً بالكامل في معظم تعاملاته بعد إطلاق خدمتي التحقق والسداد الإلكترونيتين اللتين تختصران دورة العمل من 30 يوماً إلى يومين، وربما أقل من ذلك.
وأسهمت الإصلاحات التي اتخذتها وزارة العدل خلال العامين الماضيين، في تقدم مرتبة المملكة في مؤشر إنفاذ العقود 24 مرتبة؛ إذ شهد المؤشر التحسن الأكبر في ترتيب المملكة مرتفعاً من المرتبة 83 إلى 59 عالمياً.
ووفقاً لتقرير سهولة ممارسة الأعمال **2019**، الصادر نهاية تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، عن مجموعة البنك الدولي، الذي يُنشر سنوياً؛ تقدمت المملكة هذا العام في أربعة مؤشرات مرتبطة في تقرير ممارسة الأعمال، وهي: حماية أقلية المستثمرين، وإنفاذ العقود، واستخراج تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وترتبط وزارة العدل بمؤشري حماية أقلية المستثمرين وإنفاذ العقود.
وتحسن مؤشر حماية أقلية المستثمرين من المرتبة العاشرة إلى السابعة على مستوى العالم، حائزاً الترتيب الأول على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وحلت المملكة رابعاً من حيث عدد الإصلاحات التي ستسهم في تحسين بيئة الأعمال على مستوى مجموعة دول العشرين.
التحول الوطني
وعملت الوزارة على تنفيذ مشاريع ومبادرات عدة في إطار «برنامج التحول الوطني 2020»، أهمها: إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق، لرفع جودة الخدمات وتقليل المخاطر على الوزارة ورفع كفاءة الانفاق والترشيد.

ومن المبادرات: إبراز مميزات القضاء ونشر الثقافة العدلية، وتفعيل منظومة مكاتب المصالحة للحد من تدفق الدعاوى وحض أطراف الدعوى على الصلح، إضافة إلى مبادرات أخرى تصب في مصلحة المستفيدين وتسهل الخدمات عليهم وتحد في حالات كثيرة من الحاجة لزيارة المرافق العدلية (المحاكم وكتابات العدل وكذلك فروع الوزارة) لمتابعة المعاملات التي تتم الآن إلكترونياً عبر بوابة الوزارة. **www.moj.gov.sa**

الوسائل الإلكترونية في التبليغات

أصدر خادم الحرمين الشريفين أمراً ملكياً باعتماد الرسائل النصية المرسلة عبر الهاتف المحمول الموثق، أو البريد الإلكتروني، أو إحدى الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية، كوسائل إلكترونية في التبليغات القضائية منتجة لآثارها النظامية.

ويهدف الأمر الملكي إلى سرعة إنجاز القضايا وتحقيق الضمانات العدلية لأطراف الدعوى، ويعود بالأثر الإيجابي على جودة الحكم القضائي وسلامة بنائه، وسرعة الفصل في القضايا وإيصال الحقوق إلى أصحابها وردع المماطلين.

وفيما بلغ إجمالي التبليغات عبر الوسائل الإلكترونية منذ اعتمادها العام الماضي، أكثر من نصف مليون بلاغ، أكدت الوزارة أن الأمر الملكي سيعزز أيضاً من مكانة المملكة ضمن أفضل 20 دولة في تقويمات التنافسية الصادرة من الجهات المعتبرة عالمياً.

حصر متطلبات الانهاءات

وأصدر خادم الحرمين أمراً سامياً لجميع الجهات والمصالح الحكومية بالتنسيق مع وزارة العدل في حصر جميع المتطلبات الخاصة بالجهات الحكومية التي تستلزم صدور إثباتات إنهائية من المحاكم. ويحد هذا الأمر السامي من تدفق الدعاوى على المحاكم، إضافة إلى دعم التكامل بين الأجهزة الحكومية، بما يسهل على المستفيدين.

وكشفت الوزارة أن محاكم التنفيذ تلقت حوالى 1.7 مليون طلب تنفيذ بإجمالي مبالغ جاوزت 627 بليون ريال، واستقبلت محاكم التنفيذ **99.9**في المئة من الطلبات إلكترونياً من دون الحاجة للورق الذي أصبح يستخدم في الـ0.1 في المئة من إجمالي الطلبات المقدمة؛ وتعد محاكم التنفيذ من أولى المحاكم التي تم تطبيق مشروع «محاكم بلا ورق» في أعمالها، في إطار مبادرة الوزارة «محاكم بلا ورق» الرامية إلى تفعيل التحول الرقمي في كل مفاصل الوزارة.

التوثيق والجلسات والأحكام

وقدمت كتابات العدل خلال السنوات الأربع الماضية أكثر من 10.5 ملايين عملية توثيق، منها حوالى سبعة ملايين عملية لإصدار وكالات وإقرارات، و3.4 ملايين عملية لتوثيق عقارات، وتنوعت باقي العمليات بين فسخ وكالات وتوثيق لعقود تأسيس الشركات.

وكشفت الوزارة أن إجمالي الوكالات الصادرة إلكترونياً من وكالات العدل فاق 36 ألف وكالة خلال الأيام الخمسة الأولى من إعلان التحول الرقمي في التوثيق واعتماد الوكالة الإلكترونية والمحدد بـ10 ربيع الأول الماضي.

وعقدت محاكم المملكة خلال السنوات الأربع حوالى خمسة ملايين جلسة قضائية، صدر خلالها نحو 2.4 مليون حكم قضائي، منها حوالى 444 ألف حكم عن المحاكم العامة، و273 ألفاً من الجزائية، و541 ألفاً من الأحوال الشخصية، و582 ألفاً من الاستئناف، و513 ألفاً من محاكم أخرى منها التجارية والتنفيذ.

521سيدة يحصلن على رخص محاماة وموظفات في مقر الوزارة

وبلغ إجمالي عدد رخص المحاماة الممنوحة خلال السنوات الأربع الماضية، 2605 رخص، منها 300 للمحاميات، كما كان التحول الرقمي وسيلة لتقديم خدمات أكثر سرعة للمحامين والمحاميات؛ إذ تتيح الوزارة عبر بوابتها الرقمية «ناجز» إمكان التقديم للحصول على رخصة المحامي المتدرب، وكذلك يمكن للمتدربين عبر البوابة تحويل تدريبهم من محامٍ إلى آخر.

وقدم مركز التدريب العدلي التابع للوزارة دورات ضمن برنامج إعداد المحامين المؤهل لرخصة المحاماة، حضرها 1171 مستفيداً، في المسارين المهني والتدريبي، 521 منهم نساء، يمثلن **44**في المئة.

وعلى صعيد المرأة أيضاً، باشرت الموظفات الجديدات في وزارة العدل اللاتي دخلن المجال للمرة الأولى في تاريخها إثر الإعلان عن وظائفهن العام الماضي، بعد التوجيه بمنح المرأة فرصة العمل في خمس مجالات.

وأنهت الموظفات البرنامج التأهيلي، الذي أعدته الإدارة النسائية، وهي إدارة تم استحداثها في الهيكلة الجديدة للوزارة، الهيكلة التي توجت مطلع صفر الماضي بموافقة مجلس الوزراء؛ لمواكبة تطور الوزارة المتسارع في مجالات عدة منها تمكين المرأة ومنحها فرصاً وظيفية كانت حكراً على الرجال.

وتأتي هذه الخطوة لمساعدة المستفيدات من خدمات كتابات العدل والمحاكم، إضافة إلى الإفادة من الكفاءات النسائية في

المجال التقني، إذ إن المجالات الخمسة كان من بينها وظيفة مطورة برامج أولى، إضافة إلى باحثة اجتماعية، وباحثة شرعية، وباحثة قانونية، ومساعدة إدارية، وجميعها على المرتبة الثامنة.

فيصل بن مشعل: القضاء في المملكة قائم على العدل والمساواة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1724611

نوه صاحب السمو الملكي الأمير د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، بحرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- بمرفق القضاء في سبيل إعطاء كل ذي حقٍ حقه على كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام.
وثمن سموه، في كلمته خلال الجلسة الأسبوعية مع المواطنين بقصر التوحيد بمدينة بريدة، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن تركي بن فيصل بن تركي بن عبدالعزيز نائب أمير القصيم، ووكلاء الإمارة والمسؤولين والأهالي، وجمعاً من المواطنين، التي تناولت "المحاكم الشرعية وأدوارها"، بالجهود الجليلة التي يقوم بها القضاء في إحقاق الحق وإرساء مبادئ العدل، في ظل الدعم الكبير الذي يلقاه مرفق القضاء من القيادة الحكيمة -أيدها الله-.
وأشاد سموه بالجهود التي تبذلها وزارة العدل من أجل تقديم عمل عدلي نوعي مميز لإكمال منظومة القضاء المتخصص الذي تنص عليه أنظمة القضاء في المملكة، مثمناً الجهود التي تبذلها الجهات الشرعية في المنطقة في خدمة مراجعيها، مؤكداً سموه أن القضاء في المملكة من الأولويات منذ قيام الدولة على يد المغفور له الملك عبدالعزيز -رحمه الله- والاهتمام والرعاية في أن الناس سواسية حيث سعى الملك عبدالعزيز إلى تحقيق العدل والمساواة، وإقامة القضاء على تحكيم الشريعة الإسلامية في كافة الأمور.

وزير العدل: توثيق الجلسات القضائية بالصوت والصورة..
ولجان صحية للأخطاء الطبية
أعلن إيقاف خدمات الموقوفين ماليا فقط

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603775

المدينة - جدة
كشف وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، عن مشروع توثيق الجلسات القضائية بالصوت والصورة، لكافة الجلسات التي تعقدها المحكمة وبشكل رقمي متكامل، وذلك حفظا لحقوق القاضي والمتقاضي،

بالإضافة إلى الترجمة الفورية «عن بعد»، وهدفها تجويد العمل، لافتا أنه يصل إلى مراحله المتقدمة وسيتم تحويل المحاضر والضبوطات إلى الكترونية ورقمية، مشيرا إلى أن المجلس الأعلى للقضاء سيطلع على هذه الجلسات.
وأعلن الصمعاني عن تشكيل لجان صحية، للنظر في الأخطاء الطبية قريبا، كاشفا عن إيقاف الخدمات المالية فقط عن الموقوفين.
جاء ذلك في لقاء معه، مساء أمس، على برنامج «تم» الذي يعرض على شاشة قناة «السعودية.«
وقال وزير العدل خلال اللقاء: لدينا ثلاثة قطاعات وهي التوثيق، والتنفيذ، والقضائي، وقطاع التوثيق قطع شوطا كبيرا في التحول الرقمي.
وأعلن عن إيقاف الخدمات عن الموقوفين فيما يخص الجانب المالي، موضحا أن هناك تنسيقا متكاملا مع الجهات المختصة على أن يكون إيقاف الخدمات مطبقا في محله الصحيح ولايؤدي إلى ضرر الغير.
كما أعلن الصمعاني قرب اعتماد عقود العمل كسندات تنفيذية.
يذكر أن البرنامج دشن هاشتاقا عبر «تويتر» عن الحلقة بعنوان #وزير_العدل_في_تم.

5عوامل حددتها الصحة لازدياد الوفيات بالمستشفيات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=355041&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 2018-12-12 12:50 AM
أفصحت وزارة الصحة، في سياق تقرير حديث، عن أنها تواجه صعوبة في تحسين القيمة المتحصلة من الخدمات الصحية، علاوة على تنامي المخاطر في المنشآت الصحية، وزيادة نسبة الوفيات في المستشفيات، بسبب العدوى المكتسبة، والإصابات المرتبطة بالرعاية الصحية. وأرجعت ذلك إلى 5 عوامل.
كشف تقرير حديث للمركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية «سباهي» أن 44 % من مستشفيات وزارة الصحة تقع داخل «المنطقة الحمراء»، وتشكل خطرا عاليا أو خطرا وشيك على سلامة المرضى، وذلك لعدم استيفاء المتطلبات الأساسية لسلامة المرضى، في برنامج المتطلبات الأساسية لسلامة المرضى «أمان.«
تكلفة الرعاية
قالت وزارة الصحة في سياق تقرير حديث إنها تواجه صعوبة في تحسين القيمة المتحصلة من الخدمات الصحية، وأرجعت ذلك لـ 5 عوامل من أبرزها انخفاض مستوى الجودة والسلامة بالمستشفيات، والازدياد المتسارع في تكلفة الرعاية الصحية مع انخفاض مستوى التمويل المقرر من قبل وزارة المالية، إضافة إلى ارتفاع سقف توقعات المستفيدين من النظام الصحي، حيث أشارت الوزارة إلى تفاوت رضا المستفيدين عن الخدمات الصحية الحكومية.

تحسين الجودة
تتمثل التحديات القائمة لانخفاض القيمة المتحصلة من الخدمات الصحية في :انخفاض مستوى الجودة والسلامة، حيث تتنامى المخاطر في المنشآت الصحية بسبب تفاوت الالتزام وتطبيق معايير السلامة سواء المتعلقة بسلامة المستفيدين أو مقدمي الخدمات وبيئة العمل، حيث أوضحت الكثير من الدراسات والتقارير تنامي نسبة الوفيات في المستشفيات بسبب العدوى المكتسبة من المستشفيات والإصابات المرتبطة بالرعاية الصحية، وعدم توفر الكفاءات المناسبة لسد احتياجات سوق العمل الصحي خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية والصحية والخدمات الصحية المساندة، بما يتسق مع التطور الملحوظ في النظام الصحي والممارسات الصحية والتقنية والاعتماد المتزايد على الكوادر الأجنبية في ظل تزايد المواطنين الباحثين عن العمل، وارتفاع سقف توقعات المستفيدين من النظام الصحي وتفاوت رضاهم عن الخدمات الصحية الحكومية، والازدياد المتسارع في تكلفة الرعاية الصحية مع انخفاض مستوى التمويل المقرر من قبل وزارة المالية، وانعدام الربط الإلكتروني الفعال بين القطاعات الصحية وخدمات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات والصحة العامة المرتكز على دعم المخرجات على مستوى الممارسة الطبية الفردية والمجتمعية، وقصور التشريعات والأنظمة التي تضمن الشفافية والخصوصية في تبادل المعلومات الصحية.
الحلول المقترحة من قبل الوزارة
تتضمن الحلول: تحسين القيمة المحصلة من الخدمات الصحية، جودة النتائج والخبرة، والتكلفة وتحسين جودة وكفاءة الرعاية الصحية ونتائجها، وذلك بدعم استجابة النظام الصحي للاحتياجات والتوقعات الصحية للمجتمع السعودي وتعزيز التغطية الصحية الآمنة ذات الفعالية المبرهنة مع ضمان الاستدامة المالية والصحة الإلكترونية، وذلك من خلال الآتي:
01تعزيز الجودة والسالمة:
حوكمة القطاع الصحي لتعزيز المحاسبة والجودة والسلامة.
وضع التشريعات والأنظمة وآليات التطبيق لدعم الجهات الرقابية والتنظيمية في السلامة والجودة.
تعزيز الشفافية ورصد المعلومات وانتقالها بين جميع أصحاب المصالح وبناء البنية التحتية والتقنية الداعمة.
تأهيل مقدمي الخدمات والمنشآت للالتزام بالمعايير الوطنية والعالمية في الجودة والسلامة
تطوير ثقافة الجودة وسلامة المرضى ومهارة مقدمي الرعاية الصحية
ربط سلامة المرضى والممارسين بالحوافز.
دعم الدراسات المتعلقة بسلامة المرضى.
02في مجال الموارد البشرية:
دراسة احتياجات سوق العمل من المهارات الصحية والطبية لتقديم برامج تدريبية وأكاديمية، تقوم على تأهيل الكفاءات الوطنية ذات الجودة العالية محليا من خلال:
توسيع التدريب والتطوير المحليين والدوليين.
افتتاح وإعادة التأهيل والتطوير للمراكز التدريبية للممارسين الطبيين.
تطوير المناهج الدراسية الأكاديمية والتدريبية الطبية والصحية لضمان الجودة والمخرجات والكفايات بما يتسق مع الاحتياجات.
زيادة جاذبية التخصصات الطبية والصحية ذات الأثر والاحتياج العالي والملح.
التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التعليم والهيئة السعودية للتخصصات الصحية لتغطية الاحتياج من التخصصات والدرجات العلمية.
عقد اتفاقيات وشراكات مع الجامعات والمعاهد العالمية المتميزة لقبول الأطباء في البرامج السريرية التي تحتاج إليها الوزارة.
03في مجال رضا المستفيدين:
ضرورة تقييم تجربة ورضا الأفراد والمجتمع عن الخدمات الصحية المقدمة لهم من خلال عدة محاور، مثل توفير الخدمة في الوقت والمكان المناسبين، والمعاملة الإنسانية التي تتمحور حول احتياجات المريض ومعاملته بكرامة، والتواصل معه بمهنية وإشراكه في القرارات والمحافظة على الخصوصية والسرية والاستقلالية، وتوفير الخيارات مع توفير البيئة المناسبة في المرافق الصحية .
04في مجال تسارع ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية:
الاستدامة في نفقات الرعاية الصحية العامة والخاصة، حيث تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز ثقة المواطن بالحصول على خدمات متكاملة ذات جودة عالية بشكل يضمن الاستدامة على المدى البعيد من خلال الآتي:
الاستغلال الأمثل للموارد ومنع الهدر
الشفافية ومتابعة تحديد التمويل المالي الملائم للمرحلة القادمة

تمكين المواطنين من الاشتراك في تأمين صحي مناسب يتيح لهم الحصول على الخدمة في القطاعين العام والخاص .
05في مجال الصحة الإلكترونية:
الاستمرار في بناء البنية التحتية لنظم الصحة الإلكترونية الفعالة على مستويات الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية وفي المستشفيات والمراكز المتخصصة وخلق التشريعات والأنظمة الداعمة.
متطلبات السلامة
كشف تقرير حديث أصدره المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية «سباهي» أن % 44من مستشفيات المملكة في جميع القطاعات تقع ضمن «المنطقة الحمراء) «خطر عالي، خطر وشيك)، وذلك لعدم تمكنها من الإيفاء بـ6 معايير فأكثر من 20 معيارا أساسياً لسلامة المرضى يفرضها برنامج المتطلبات الأساسية لسلامة المرضى (أمان) للعام 2018، في وقت بلغت نسبة مستشفيات وزارة الصحة الواقعة ضمن المنطقة الحمراء 44 % من إجمالي مستشفيات الوزارة.
نتائج تقييم 466 مستشفى في المملكة حسب مستوى الخطر خلال 2018
عالية جدا / خطر وشيك 163 مستشفى 34.9%
معتدلة إلى عالية المخاطر 164 مستشفى 35.1%
خطر قليل 140 مستشفى 30%
نتائج تقييم مستشفيات المملكة بحسب القطاع بحسب تقرير»سباهي» 2018
مستشفيات وزارة الصحة
عالية جدا / خطر وشيك 122 مستشفى 44%
معتدلة إلى عالية المخاطر 105 مستشفى 38%
خطر قليل 51 مستشفى 18%
مستشفيات القطاع الخاص
عالية جدا / خطر وشيك 12 مستشفى 27%
معتدلة إلى عالية المخاطر 14 مستشفى 32%
خطر قليل 18 مستشفى 41%
مستشفيات القطاع الحكومي الغير تابع لوزارة الصحة
عالية جدا / خطر وشيك 29 مستشفى 20%
معتدلة إلى عالية المخاطر 45 مستشفى 31%
خطر قليل 71 مستشفى 49%

المحاكم السعودية توثق الجلسات القضائية بالصوت والصورة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4615105

الرياض – «الحياة» | منذ 16 ساعة في 12 ديسمبر 2018 - اخر تحديث في 12 ديسمبر 2018 / 14:41
تعتزم وزارة العدل، إطلاق مشروع لتوثيق الجلسات القضائية بالصوت والصورة، انطلاقاً من مبدأ علانية الجلسات، وحفظاً لحقوق القاضي وأطراف الدعوى بشكل عام.
وقال وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، إن المشروع الذي سيرى النور خلال العام الحالي، سيصل في مراحله المتقدمة إلى أن تكون المحاضر والضبوط إلكترونية ورقمية، إضافة إلى مشروع الترجمة من بعد، وذلك كله ضمن حوكمة واضحة هدفها تجويد العمل الذي تسعى إليه جميع الجهات العدلية.

وأوضح الصمعاني، أن توثيق الجلسات يهدف إلى «تيسير العمل عبر تحويل جميع ما يدور في المرافعة إلى صيغ رقمية تراجع من قبل أطراف الدعوى والقاضي، ما يقلل من الشكاوى في هذا المجال، إضافة إلى حفظ حق القاضي والمتقاضي، إذ أن كل ما سيدور في الجلسة سيوثق ويمكن للمجلس الأعلى للقضاء الاطلاع عليه بحكم اختصاصه.
وكشف وزير العدل، أن الوزارة ستطبق قريباً مشروع نظام التوثيق الذي سيعمل على نقل قضايا إنهائية وإثباتات تقوم بها المحاكم ومحاكم الأحوال الشخصية حالياً إلى كتاب العدل والموثقين، إضافة إلى تنظيم قطاع التوثيق بشكل كامل، مشيراً إلى أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في التحول الرقمي لقطاع التوثيق، وتم التحول الرقمي للوكالات خلال الفترة الماضية، فيما سيكتمل خلال الفترة المقبلة هذا التحول في قطاع الإفراغ العقاري وانتقال الملكية العقارية مع تطوير الخدمات المساندة في التوثيق، ومن أهمها قطاع الموثقين المرخص لهم.
وفيما يتعلق بتقييم القضاء، قال الصمعاني: «إن عمل القضاة وتقييمهم وولايتهم تختلف عن غيرهم من الموظفين، وهذا لا يعني أنهم بمعزل عن المتابعة أو الرقابة»، مشيراً إلى قيام المجلس الأعلى للقضاء بدوره الكامل في هذا الشأن.
وأشار الصمعاني إلى أن الوزارة أطلقت في هذا المجال مبادرة «قيّم» التي تستهدف تقييم واستطلاع رضا المستفيدين والمتقاضين، وشملت كتابات العدل ومحاكم التنفيذ وستشمل في المستقبل جميع المحاكم بما يتوافق مع طبيعة النظر القضائي، مبيناً أن عدد التقييمات وصل إلى 250 ألف تقييم، استفادت منها الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء في رفع الأداء وتطويره، ومعالجة الإشكالات.
وحول السلطة التقديرية للقاضي، أوضح وزير العدل أنها «وسيلة مهمة لحسن سير العدالة وتطبيق القواعد الشرعية والنظامية التطبيق الصحيح»، مؤكداً في الوقت نفسه وجود رقابة إجرائية على تلك السلطة من محكمة الاستئناف، وأخرى مهنية من المجلس الأعلى للقضاء، بحيث يضمن ألا تتجاوز حدودها، وأن تكون في محلها وشروطها.
وبيّن أن الوزارة تسعى إلى تطوير قطاع التوثيق سواء من الناحية الإجرائية أو الناحية التقنية، وحتى زيادة الموثوقية في الأوراق الصادرة من كتاب العدل والموثقين في مجال الوكالات أو الإقرارات أو انتقال الملكية العقارية، كاشفاً أن الوزارة عملت على مشروع نظام تملك العقار الذي سيعالج مشكلة الإحياء وحجج الاستحكام الموجودة في المحاكم منذ سنوات طويلة بما يحقق المصلحة العامة والمصلحة الخاصة على حد سواء.
ولفت إلى أن عدد الرخص التي منحتها وزارة العدل للمختصين بالتوثيق من الموثقين والموثقات فاق 1500 رخصة، وهم يعملون جنباً إلى جنب مع كتاب العدل في الاختصاصات ذاتها والحجية ذاتها للأوراق الصادرة منهم، مبيناً أن الأيام الـ10 التي تلت التدشين الرقمي لقطاع التوثيق شهدت أكثر من 70 ألف عملية خاصة في الوكالات الإلكترونية على أعلى مستوى ومن دون أي اشكالات، لافتاً إلى أن 70 في المئة من عمليات الإفراغ العقاري لانتقال الملكية تتم حالياً إلكترونياً، وستصل إلى 100 في المئة قريباً، إضافة إلى تنظيم قطاع التوثيق بشكل كامل.
وحول اللجان شبه القضائية، أعلن الصمعاني أن اللجان الصحية واللجان التي تنظر المنازعات والأخطاء الطبية سنتقل قريباً من وزارة الصحة إلى «العدل»، لافتاً إلى أن هذه اللجان تنتقل بحسب المحكمة المختصة، بحسب طبيعة القضية.
وأوضح أن التعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قائم ومستمر، إذ تم نقل المحاكم العمالية إلى «العدل»، لافتاً إلى أن من ضمن الحلول الوقائية لتقليل مدد التقاضي وتفعيل القضاء يتمثل في تحويل عقود واضحة ظاهرة مثل عقود العمل إلى سندات تنفيذية، وهو ما سيتم، إذ سيكون بإمكان من يمتلك عقد عمل وعنده مشكلة الذهاب مباشرة إلى محكمة التنفيذ، لتبقى المحاكم العمالية لتفصل في القضايا ذات الطبيعة المختلفة التي يكون فيها النزاع حقيقياً.
وأكد وزير العدل أنه تم تفعيل الاستئناف مرافعة في قضايا من ضمنها القضايا التجارية وبعض القضايا الجزائية، ثم سيستكمل تفعيل الاستئناف كمرافعة في قضايا أخرى إلى أن يكتمل خلال السنوات الثلاث المقبلة.
الصمعاني: إيقاف الخدمات يقتصر على المال
أوضح وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، أن قرارات إيقاف الخدمات التي يصدرها قضاء التنفيذ معنية في إيصال الحق إلى صاحبه بسرعة ونفاذ وفعالية، وأنها تستهدف الشق المالي وما يأول إلى المال، ممن ثبت عليه حق من الحقوق سواء بحكم قضائي أو سند تنفيذي.
وأكد أن القرارات القضائية من قضاء التنفيذ وغيره لا يمكن أن تتجاوز المنفذ ضده أو المعني بدفع الحق وتسليمه لصاحبه إلى غيره، أو إلى أي أحد من أسرته، مشيراً إلى أن الوزارة عملت على التحقق من إشكالات مثارة وأصدرت قرارات وتعاميم في هذا الشأن واضحة ومنشورة على أن يكون منع التعامل خاصاً في المنفذ ضده، وبالشق المالي فقط، ولا يمنعه ن استخدام أي إمكانات أو خدمات حكومية لا تتعلق في المال أو تأول إلى المال.
ولفت الصمعاني إلى التعاون والتنسيق مع جهات مختصة في هذا الجانب، للتأكد من التطبيق السليم لقرارات التنفيذ المتعلقة في إيقاف الخدمات، للتأكد فعلاً من أن التطبيق صحيح، والمعالجة الشاملة لجميع الإشكالات، مضيفاً أن الجهات المعنية ووزارة العدل تولي هذا الموضوع أهمية كبيرة، كونه يمس شريحة كبيرة من المواطنين، داعياً كل من لديه إشكال نظامي ويرى أن النظام طبق عليه بشكل غير صحيح إلى التوجه إلى الجهة المختصة.

المرأة تحصل على النفقة من دون الحاجة لإقامة دعوى قضائية
أكد وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، أنه خلال الأشهر الأربعة المقبلة، سيكون حصول المرأة على النفقة من دون الحاجة لإقامة دعوى قضائية، مثل ما تم في قضايا الحضانة أخيراً، موضحاً أن من يعترض على هذا القرار أو التقدير يمكنه التقدم إلى المحكمة الشخصية.
وأوضح أن هذا القرار سيحقق مكاسب عدة تصب في صالح الأبن والأم الحاضنة، ولاسيما في ظل بدء أعمال صندوق النفقة الذي عقد مجلس إدارته اجتماع الأول أخيراً الذي سيكفل صرف النفقة لمستحقيها من دون الحاجة إلى رفع دعاوى قد تستمر أشهر، إلى حين الحصول على حقهم..

أنفقت على أعمال الإغاثة ما يتجاوز المعدل المتفق عليه دولياً

مركز الملك سلمان.. ذراع المملكة الإغاثية والإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1724847

دولة شملها المركز بمساعداته.. واليمن له النصيب الأكبر
المملكة الدولة الوحيدة التي أنفقت على أعمال الإغاثة الإنسانية بما يتجاوز المعدل المتفق عليه دولياً، ولذلك يعتبرها المجتمع الدولي الدولة الرائدة والقائدة للعمل الإنساني والإغاثي ولمساهمتها في تخفيف المعاناة الإنسانية لدول العالم من خلال ذراعها الإغاثي مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والذي أنشئ برغبة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في 13 مايو من عام 2015م؛ ليكون مركزاً متخصصاً بتقديم البرامج الإنسانية والإغاثية المتنوعة وفقاً للأهداف والمبادئ الإنسانية النبيلة، ودعم الشراكات على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الإنسانية الدولية، ويراعي في تنفيذ مشروعاته تطبيق مبدأ المعايير والقوانين الدولية وتقديم المساعدة دون تمييز أو تسيس للعمل الإنساني، ومن هذا المنطلق تمكن المركز من تنفيذ 417 مشروعاً شملت 40 دولة حول العالم، حظي اليمن فيها بالنصيب الأكبر، بلغت المساعدات من المواد الغذائية والإيوائية والطبية أكثر من 52.000 طن حملتها 2700 شاحنة كبيرة.
واهتم المركز بالوضع الإنساني للعديد من الشعوب المحتاجة في العالم مثل مهجري الروهينجا وما حلّ بهم من تهجير قسري في ميانمار، حيث وقع المركز مشروعاً لرفع جاهزية مستشفى منطقة سادار بمنطقة كوكس بازار في جمهورية بنغلاديش بتكلفة إجمالية بلغت مليوني دولار أميركي لتعزيز تقديم الرعاية الصحية الثانوية للاجئين الروهينغا في بنجلاديش، وكذلك وقع المركز مشروعاً آخر لتقديم خدمات تعليمية وتربوية للطلاب من اللاجئين الروهينغا في العاصمة الماليزية كوالالمبور، بالإضافة إلى قيام فرق من المركز بزيارات ميدانية متتابعة لمخيمات اللاجئين الروهينغا في جمهورية بنجلاديش؛ وذلك للوقوف على البرامج الإنسانية التي ينفذها المركز للاجئين، إلى جانب دراسة أوضاعهم وأولويات الاحتياج الإنساني التي يمكن تنفيذها لهم بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة هناك.
جهود مركز الملك
سلمان في سورية
قدم المركز جهوداً كبيرةً في سورية، حيث تجاوزت مساعدات المملكة 800 مليون دولار في الداخل والخارج وتركز على الدعم المجتمعي بالنسبة للاجئين، كما قدم الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل للاجئين أو الزوار السوريين داخل المملكة، ولصعوبة الوصول إلى المناطق التي تكون تحت سيطرة نظام الأسد، يتم استخدام مؤسسات دولية للوصول إلى كل المناطق.

ويتواجد المركز في الصومال من خلال عدة برامج بقيمة 173 مليون دولار في كل المجالات ولهم فرع هناك، وللمركز برامج غذائية في طاجكستان بعد الفيضانات والمشاكل التي واجهت السكان .

مشروعات إنسانية

نوعية باليمن

نفذه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الانسانية في اليمن برنامج نوعي لإعادة وتأهيل الأطفال اليمنيين الذين جندتهم ميليشيات الحوثي وجعلتهم دروعاً بشرية، حيث قام المركز بتأهيل 2000 طفل وقدم لهم الرعاية ودمجهم في المجتمع من خلال تقديم دورات وبرامج اجتماعية ونفسية وثقافية ورياضية وتدريسهم المنهج الدراسي ليتواكب تأهيلهم مع متطلب تحصيلهم العلمي والتربوي الرسمي، بالإضافة إلى تقديم برامج توعوية لأسر الأطفال عن المخاطر النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال المجندون.

وأنشأ المركز، مراكز للأطراف الصناعية في مأرب ومستشفيات المملكة بالحد الجنوبي وكذلك بعدن لتركيب أطراف جديدة للذين فقدوا أطرافهم إثر تعرضهم لانفجارات الألغام العشوائية التي زرعها الحوثيون في المناطق الآهلة بالسكان.

قصة نجاح في تعز لمركز الملك سلمان رغم الحصار

واجه المركز مشكلة إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق غير المحررة، حيث قام المركز بالتعاون مع وزارة الدفاع وقوات التحالف بإيصال المساعدات الإغاثية والأدوية إلى محافظة تعز عن طريق الإسقاط الجوي، كما استخدم المركز الدواب عبر الطرق الوعرة لإيصال 5000 أسطوانة أكسجين وبعض المواد الطبية إلى المناطق المحاصرة في تعز المحاصرة، حيث كانت الطوارئ والعنايات المركزة ستتوقف لو لم تصل. واستطاع المركز مواجهة التحديات الكبيرة للعمل الإنساني في اليمن.

خدمات لا تتوقف

لمركز الملك سلمان

يتواجد مركز الملك سلمان للاغاثة في بنغلاديش، بعد هجرة الروهينغا إليها، وبشهادة منظمة الهجرة الدولية التي قالت: "أول مؤسسة وجدناها على الأرض كانت مركز الملك سلمان".. لقد تعرض الروهينغا لكارثة إنسانية كبيرة، فأكثر من 700 ألف لاجئ يعيشون حياة صعبة، وكثير من المنظمات تواجدت هناك، لكننا لم نرَ لها عملاً كثيراً على الأرض، فدخل المركز في الاحتياجات المهمة وكان الغذاء أولها، على حدود ميانمار عملنا على ذلك قبل سنتين في ميانمار نفسها من خلال مجموعة مشروعات للروهينغا، والآن دخلوا في مجموعة مشروعات داخلية على الجانب الصحي والإغاثي والدعم المجتمعي.

وتعد المملكة من أكثر الدول التي تدعم العراق بالمشروعات، ويجري المركز تنسيقاً مع جهات لإيجاد برامج في القرن الأفريقي والسودان وإثيوبيا وموريتانيا وزامبيا وآسيا الوسطى.

العمل الإنساني

في جيبوتي.. قصة نجاح

وفي جيبوتي كانت هناك قصة نجاح أخرى لمركز الملك سلمان للإغاثة، عندما صمموا قرية على المستوى أعلى بكثير من المعيار الدولي، ليواجهوا عتباً من بعض المنظمات، حيث يعتبرون أنّها، تفسد اللاجئين عليهم ولا يرضون بمساعداتهم، متجاهلة هذه المنظمات أن طقس جيبوتي صعب جداً والحرارة تصل إلى 50درجة مئوية، وما تم بناؤه كان جميلاً جداً وفيه كهرباء وماء ووحدات سكنية تليق بالأسرة .

العمل الإنساني يوضح الصورة الحقيقية للمملكة

ولقد ساهم العمل الإنساني في تحسين صورة المملكة كثيراً وإظهار حقيقتها الداعمة للإنسانية، فالمركز شارك في اجتماعات كثيرة للأمم المتحدة، وكانت له جهود في ذلك، كانت كافيه للرد على الحملات التي كانت ضد المملكة وكانت عكس الواقع.

التأمينات: 7776 حالة وفاة وإصابة أثناء العمل في 3 أشهر

حوادث السقوط والاصطدام أبرزها.. والشرقية في المقدمة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603936

سعد آل منيع - جدة

كشف تقرير صادر عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لـ«المدينة» أن عدد إصابات العمل التي سجلت للعاملين في القطاع الخاص خلال الربع الثالث لعام 2018م بـ 7760 إصابة فيما تم تسجيل 16 حالة وفاة، حيث كانت أعلى حالات الإصابات والوفيات بسبب السقوط بواقع 2221 حالة تليها حوادث الاصطدام بـ 1996حالة. وعن الأسباب قال المصدر إن أبرز الأسباب السقوط بواقع 2221 حالة والارتطام أو الاصطدام 1996 حالة، الحك أو الكشط 1481 حالة، رد الفعل الجسدي 362 حالة، حوادث النقل والسيارات 311 حالة، التلامس بالبرودة أو الحرارة 174 حالة، الاحتجاز 157 حالة، الإجهاد المفرط 107 حالات، التلامس بالإشعاعات أو الكاويات 51 حالة، أسباب أخرى 916 حالة. وتوزعت إصابات العمل التي وقعت للعاملين في القطاع الخاص مابين إصابات تحت العلاج بواقع 3372 حالة، أما إصابات الشفاء بعجز 386 حالة، والشفاء بدون عجز 4002 حالة، أما حالات الوفاة فبلغت 16 حالة.

مدير سجون مكة ومديرو التأهيل يناقشون تذليل معوقات الإصلاح»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1692135

سلمان السلمي (مكة المكرمةsalma0n@)

ناقش مدير السجون بمنطقة مكة المكرمة اللواء ماجد بن بندر الدويش، ومدير التأهيل والإصلاح بالمنطقة العقيد محمد علي الحارثي، مع مديري التأهيل والإصلاح على مستوى سجون المنطقة، الآلية المناسبة لتطوير أعمال التأهيل والإصلاح وتذليل كافة المعوقات لإنجاح العملية الإصلاحية.

وتركزت محاور الاجتماع على تنفيذ توصيات ملتقى التأهيل والإصلاح الذي عقد بالمديرية العامة للسجون (مستوى الجودة، الاحتياجات، الطاقة الاستيعابية، التجهيزات، والميزانية التقديرية)، والرعاية الصحية للنزيل، التأهيل والتدريب

ودوره الفعَّال في صقل مواهب النزلاء ليصبحوا أشخاصاً نافعين لخدمة أنفسهم ومجتمعهم بعد انتهاء مدة محكوميتهم وتلمس احتياجات النزلاء، والتطوع والاستفادة من إمكانيات النزلاء فيما يعود عليهم بالنفع والفائدة.

تقييم وتقويم حالة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614684

نايف معلا

يحتفل العالم في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) من كل عام بيوم حقوق الإنسان، وقد وقع الاختيار على هذا اليوم كونه يرمز إلى اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948، والذي يعتبر وثيقة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان، ومصدر الإلهام لكثير من معاهدات حقوق الإنسان الملزمة قانوناً، وقد ترجم هذا الإعلان إلى 507 لغات، وضمنت العديد من الدول بعض مواده في دساتيرها الوطنية، وحسْبه أهمية أن يُعتبر أحد مكونات الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي تضم إضافة إليه، العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان 1966 (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.)

من المعلوم بداهةً أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان ليست عملية ذات أجل محدود، أو مشروعاً يمكن تأطيره بزمن، وإنما هي عملية ديناميكية مستمرة لا تقف عند حد معين، ومع ذلك فإن هناك مؤشرات كمية ونوعية يمكن بها أو من خلالها قياس التقدم المحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أي بلد من البلدان، والمقارنة بين الدول وتصنيفها على هذا الأساس. وإذا ما أُريد الوصول إلى تقييم دقيق لحالة حقوق الإنسان في أي بلد، فينبغي أن تكون الموضوعية حاضرة في إطار عمليات التقييم، سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم على المستوى الدولي.

فعلى المستوى الوطني ينبغي أن تكون الجهات الحكومية المعنية على قدر كبير من الموضوعية والمهنية، عند تقديم المعلومات سواء في إطار تقارير أم إفادات، للآلية الوطنية المعنية بتقييم حالة حقوق الإنسان، التي ينبغي أن تكون هي الأخرى على قدر أكبر من الموضوعية والمهنية عند فحص وإدراج المدخلات في مكنات التقييم بمختلف أنواعها، وقراءة المخرجات على نحو دقيق يعكس الواقع من دون إقلال أو تزيّد. وقس على ذلك التقييم على المستوى الدولي مع استبدال الجهات الحكومية بالدولة المعنية، والآليات الوطنية بالآليات الدولية كهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، إلا أن التقييم على المستوى الدولي يتطلب دخول طرفين إضافيين في هذه العلاقة، يتمثلان المصادر الرسمية مثل هيئات وآليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومصادر غير رسمية تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية NGOs، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان(NHRIs ، إذ تقوم هذه المصادر بتقديم تقارير موازية)تقارير الظل) للآلية المعنية، أو تستند إلى ملاحظاتها، ويأتي ذلك لخلق نوع من التوازن في أذهان الخبراء المعنيين بدراسة تقارير الدول أو سجلها في مجال حقوق الإنسان.

وعلى رغم هذا التحوّط، فإن مسألة الخروج بتقييم دقيق لأوضاع حقوق الإنسان في الدول وفقاً لهذه الطريقة، غاية في الصعوبة، لأسباب عدة يتسنمها التظليل الذي تمارسه بعض المنظمات غير الحكومية من خلال إيراد معلومات مغلوطة أو غير دقيقة في تقاريرها أو ملاحظاتها، وكذلك المواقف المسبقة الحاضرة في أذهان دارسي تقارير الدول من خبراء تلك الآليات.

في تقديري أن التقييم الوطني أولى بالتركيز والاهتمام من التقييم الدولي، لأنه باختصار يمثل تقييماً للذات، وغالباً ما يكون تقييم الذات صادقاً ونافعاً إن لم أقل دائماً، مع عدم إغفال التقييم الدولي الذي أسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في كثيرٍ من بلدان العالم، ولكي يكون التقييم على المستوى الوطني مُنتجاً وذا أثرٍ إيجابي على حالة حقوق الإنسان، ينبغي أن يكون

هناك مؤشرات كمية ونوعية تُمكّن من التشخيص الدقيق لحالة حقوق الإنسان، وتحديد الأولويات، ورسم الأهداف بدقة، والعمل على تحقيقها من خلال البرامج والمبادرات.

السعودية مهيأة وبجدارة لتكون نموذجاً يتجاوز النماذج الدولية الرائدة أو يصطف إلى جانبها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، في ظل هذه القيادة الرشيدة التي لم يقف هاجسها عند حد حماية حقوق الإنسان، بل تجاوزها إلى حيث رفاهيته، ولم تكتفِ إرادتها عند الوفاء بالالتزامات، بل تخطتها إلى حيث أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان. ولا يخالجني الشك إطلاقاً في أن الشواغل والتحديات الماثلة، بوجود هذا الهاجس وتلكم الإرادة، سيأتيها الدور، وستتم معالجتها وكأنها لم تكن، فخلال الثلاث سنوات الماضية تحدثنا وحُدّثنا عن العديد من الشواغل والتحديات التي تعترض جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولكنها اليوم أصبحت أثراً بعد عين.

توزيع العاملين السعوديين في المناطق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691153

عيسى الحليان

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن أكثر من ثلث المشتغلين السعوديين الخاضعين لأنظمة الخدمة المدنية يعملون في منطقة واحدة هي الرياض بعدد 424.029وبنسبة 36%، يليهم العاملون في منطقة مكة المكرمة بعدد 186.200 مشتغل وبنسبة 15.8% ومن ثم المنطقة الشرقية بعدد 122.363 مشتغلا وهكذا إلى أن تنتهي بالمنطقة الأقل وهي الحدود الشمالية بعدد 18.135 مشتغلا وبنسبة 1.5%بمعنى أن المناطق الثلاث تستحوذ على ثلثي السعوديين العاملين في الخدمة المدنية، فيما تشترك بقية المناطق في الثلث الباقي.

ولو استعرضت نسبة السعوديين الذين يخضعون لنظام التأمينات الاجتماعية لوجدت أن منطقة الرياض تستحوذ على 781.422 مشتركا على رأس العمل وبنسبة 40% في حين تأتي المنطقة الشرقية في المركز الثاني بعدد 454.768 مشتركا وبنسبة 23.4 %ومنطقة مكة المكرمة بعدد 435.623 مشتركا وبنسبة 22.4% إلى أن تنتهي بالحدود الشمالية أيضا وبنسبة تبلغ 0.3% وهذا يعني أن ثلاث مناطق تستحوذ على أكثر من 86% من العاملين في القطاع الخاص من السعوديين.

نستخلص من هذه الأرقام والنسب (أكتوبر 2018) مدى اكتظاظ سوق العمل في بعض المناطق)قطاع عام وقطاع خاص) وهو ما يفسر زياده الاستيطان في المدن الكبيرة وما يترتب عليه من ضغط الخدمات وارتفاع نسبة الهجرة بحثا عن فرص العمل خلاف أن هذه الأرقام مؤشر هام على نمطية التخطيط لدى الوزارات المعنية ومدى التوازن المناطقي في عملية التنمية، حيث إن سوق العمل يسير خلف التنمية وهذه النسب تراكمت مع الزمن رغم خطط وبرامج التنمية التي عنيت بالتنمية الرأسية والمركزية وأغفلت شقها الأفقي والمناطقي وهو ما يترتب عليه جملة من السلبيات الراسخة في علوم الاجتماع والسكان ومن بينها تكوّن المدن الكبرى وتعقيداتها التي تفرز آثارا يعرفها الجميع.

الحياة
AL HAYAT

السعودية في خريطة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1439هـ - 11 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614949

نايف معلا

عطفاً على مقالتي السابقة المنشورة أول من أمس (الأحد (بعنوان: «تقييم وتقويم حالة حقوق الإنسان»، ذكرت أن السعودية مهيأة لتكون أنموذجاً يضاهي النماذج الرائدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأشرت إلى أحد أهم العوامل أو مواطن القوة لتحقيق هذا الهدف، وهو بتعبير فني، وجود إرادة على أعلى مستويات، متأهبة نحو بلوغ أفضل المستويات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق تنميةٍ مستدامة محورها وموضوعها الإنسان، ولعل اقتصاري على ذكر هذا العامل دون سواه، كان تماشياً مع موضوع المقالة السابقة، الذي يتحدث عن تقييم حالة حقوق الإنسان من منظورٍ فني بشكلٍ عام، وإلا فالعوامل المهيأة لتحقيق ذلك الهدف كثيرة، ومتنوعة يمكن تصنيفها في محددات عدة، كالعوامل القيمية مثل مقاصد وقواعد الشريعة الإسلامية، وهذا العامل يتقاطع مع العامل الذي أشرت إليه (وجود الإرادة) من وجه أن الشريعة الإسلامية وضعت على عاتق الحاكم المسلم مسؤولية حفظ حقوق الإنسان، كما أن الشريعة الإسلامية لم تقف عند وجوب حماية حقوق الإنسان، بل تجاوزت ذلك إلى وجوب كل ما يؤدي إلى حمايتها وفقاً للقاعدة الشرعية «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.«

ومن العوامل المهمة أيضاً الملاءة في الإنفاق، أو بتعبير آخر القوة الاقتصادية، فالسعودية أنعم الله عليها بثروات ومقدرات جعلتها في مصاف الدول ذات التأثير في الاقتصاد العالمي، فهي عضو في منظمة أوبك، وعضو في مجموعة العشرين، وتشغل مرتبة متقدمة في قائمة الدول المانحة، وبالتالي فإنها مهيأة بجدارة أن تحقق أعلى المستويات في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحديداً، باعتبارها حقوقاً إيجابية يتطلب إعمالها اتخاذ تدابير تدريجية مادية أو ملموسة إن صح التعبير، بخلاف الحقوق السلبية التي يكاد يقتصر إعمالها في الامتناع عن التدخل التعسفي في ممارستها من قبل الأفراد، وإعمالها يكون فورياً بطبيعته.

أتحدث هنا عن تطلع متقدم يمثل تحقيقه الانتقال من طور الالتزامات في مجال حقوق الإنسان إلى طور أفضل الممارسات، وإلا فإن السعودية قد حققت، وخاصة خلال السنوات الثلاث الماضية، تقدماً كبيراً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مختلف المستويات، عاشه مواطِنُها والمقيم فيها، قبل أن تتردد أصداؤه في التقارير الأممية، فعلى سبيل الذكر، لدى السعودية إطار قانوني متين يعزز ويحمي حقوق الإنسان، قوامه أنظمة ولوائح وأسس قانونية تغطي مجالات حقوق الإنسان أو جلها إن لم يكن كلها، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم، ونظام القضاء، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام الأحداث، ونظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ونظام مكافحة جريمة التحرش، هذا بالإضافة إلى الأنظمة العادية ولوائحها التنفيذية التي تُعنى بحقوق الإنسان المختلفة كالتعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي ونحو ذلك.

ويشار في هذا السياق أيضاً، إلى الأمر السامي رقم 33322 الصادر في أبريل 2017، الذي قضى على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة شخص آخر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها..، والأمر السامي رقم 905 الصادر في سبتمبر 2017، الذي قضى باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حدٍ سواء.

كما أن السعودية طرفٌ في خمسة من اتفاقات الأمم المتحدة الرئيسة لحقوق الإنسان، والبالغ عددها تسعة اتفاقات، وطرفٌ في ثلاثة بروتوكولات لاحقة باتفاقين من تلك الاتفاقات، إذ أصبحت المملكة طرفاً في الاتفاق الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاق مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاق حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، واتفاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، ومما يجدر ذكره أن تلك الصكوك قد أصبحت بانضمام السعودية إليها أو مصادقتها عليها جزءاً من قانونها الوطني مع مراعاة ما أبدته من تحفظات.

ولدى السعودية إطار مؤسسي فاعل يُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق المرتكزات الثلاثة (الوقاية، والحماية، والمقاضاة)، ويشمل هذا الإطار الأجهزة القضائية كمحاكم القضاء العام والقضاء الإداري بمختلف أنواعها ودرجاتها والنيابة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، والجهات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان كهيئة حقوق الإنسان، ومجلس شؤون الأسرة، وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، والهيئات المهنية كالهيئة السعودية للمحامين، وهيئة الصحفيين السعوديين ونحوها، ومؤسسات المجتمع المدني كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومؤسسة الملك خالد الخيرية، ومؤسسة النهضة النسائية، وجمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره، وجمعية رعاية الأطفال المعوقين، وجمعية رعاية الأيتام وغيرها.

هذا استعراض موجز للإطارين القانوني والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في السعودية، إذْ إنهما العنصران الأساسيان في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فمن غير بناء هذين الإطارين وتضافرهما بشكلٍ فاعل، يظل أي حراكٍ في سياق حماية حقوق الإنسان وتعزيزها قاصراً أو متجاوزاً !لذلك فإن التركيز عليهما ملحوظ في الاتفاقات الدولية، وفي ملاحظات الخبراء الأمميين.

خريطة العمل السعودي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1439هـ - 11 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691623/

عيسى الحليان

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن إجمالي عدد المشتغلين في المملكة يبلغون 13.080.066 يشكل الذكور منهم 10.981.051 مشتغلا وبنسبة 84.4%، فيما يبلغ إجمالي النساء المشتغلات 2.037.015 مشتغلة وبنسبة 15.6%. أما فيما يتعلق بالسعوديين فيبلغ عدد المشتغلين منهم 3.125.343 مشتغلا نسبة الرجال منهم 65.7% وبعدد 2.053.189 مشتغلا، في حين يبلغ عدد النساء 1.154.072 وبنسبة 34.3% (لا يدخل ضمن الأرقام القطاعات العسكرية والأمنية أو غير المسجلين في بيانات الخدمة المدنية أو التأمينات الاجتماعية.(

ولو استعرضنا العاملين في القطاع الخاص (المسجلين في التأمينات الاجتماعية) لوجدنا أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين 72%، تليهم العمالة المنزلية بنسبة 18.6%، فيما لا تتجاوز نسبة العاملين في قطاع الخدمة المدنية 9.4% من إجمالي العاملين في البلاد.

ولو أردت معرفة نسبة العاملين السعوديين في كل منطقة إدارية لوجدت أن الرياض تتصدر بعدد 1.205.451 وبنسبة 38.6%، يليهم المشتغلون في مكة بنسبة 19.9%، ثم المنطقة الشرقية 18.4%، فيما سجلت أقل نسبة في منطقة الحدود الشمالية بعدد 24788 مشتغلا وبنسبة 0.8%.

ويتوزع السعوديون على جملة من المهن، فالمهن الصناعية لا تستوعب أكثر من 1.6%، فيما ترتفع المهن الهندسية إلى نسبة 11.1%، والمهن الكتابية 27.3%، ومهن البيع 13.1%، ومهن الخدمات 18.2%، ومهن الإدارة والتشريع 8.1%، والمهن الفنية 10.3%، وتأتي الزراعة في ذيل القائمة بنسبة 0.2%، وهو ما يوضح أن المهن الكتابية تأتي في المقدمة، فيما تقبع المهن الزراعية في مؤخرة القائمة.

ولو أردت معرفة دور مجموعات الأنشطة الاقتصادية في تشغيل السعوديين لوجدت (في القطاع الخاص) أن الكهرباء والغاز والمياه 2.24%، والصناعات التحويلية 10.38%، والزراعية 0.84%، والمال والتأمين والعقار 11.26%، والبريد والاتصالات 4.55%، والتجارة 22.82%، والبناء والتشييد 21.92%، والتعدين 5.41%، والخدمات الصحية 2.2%، وهذه أرقام وإحصائيات هامة تحتاج في الواقع إلى تحليل واستخلاص للنتائج.

جريمة التحرش في العمل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603705

إبراهيم محمد باداود

تعرف بعض الأنظمة جريمة التحرش بأنها كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي ، تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمس جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة، ويساهم نظام مكافحة جريمة التحرش في الحيلولة دون وقوع هذه الجريمة وتطبيق العقوبة على مرتكبيها وحماية المجني عليه وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحريته الشخصية والتي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين.

وفي منتصف هذا العام أعلن عن موافقة مجلس الشورى على نظام مكافحة التحرش والذي أعدته وزارة الداخلية كما تم إقراره من مجلس الوزراء وقد شددت مواد النظام على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والأهلي بوضع التدابير اللازمة لمنع التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل. وقد نصت إحدى عقوبات ذلك النظام بالسجن لمدة لاتزيد عن سنتين وبغرامة مالية لا تزيد عن 100 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين بحق كل من يرتكب جريمة التحرش، وجاء توقيت صدور النظام قبل بدء السماح للسيدات بقيادة السيارات حرصاً من الدولة على ردع كل من تسوّل له نفسه التجاوز أو المساس بحرية الآخرين.

بالأمس نشرت صحيفة المدينة خبراً بشأن اعتماد وزير العمل والتنمية الاجتماعية ميثاق (مكافحة التحرش في بيئة العمل)، ويستهدف الميثاق حماية موظفي الوزارة أو ذوي العلاقة بها من أي تصرف غير أخلاقي خادش للحياء أو الكرامة، وصيانة الفضيلة في بيئة العمل، والحيلولة دون وقوع أي ممارسات أو اعتداءات غير أخلاقية ومعاقبة مرتكبيها، ويطبق ذلك الميثاق على جميع العاملين من مدراء وموظفين ومتدربين سواء في أوقات العمل الرسمي أو خارجه على أن يتم تشكيل لجان مختصة من 3 أعضاء بينهم امرأة إن وجدت لاستقبال الشكاوى والتحقيق بها مع مراعاة مبدأ السرية لجميع الأطراف والرفع لجهات الاختصاص وصاحب الصلاحية للتوصية بإيقاع الجزاء الإداري المناسب على من تثبت مخالفته.

من مسؤولية الجهات المعنية بالعمل أن تقوم بالالتزام بذلك الميثاق من خلال اتخاذ التجهيزات والترتيبات اللازمة لتوفير بيئة عمل صحية ومنتجة ومحترمة بحيث تكون خالية من جميع ما يمكن أن يؤثر على العمل بشكل سلبي ومن ذلك التصرفات غيرالأخلاقية أو كل مامن شأنه أن يسهل جريمة التحرش أويؤدي لها سواء في أماكن الاجتماعات أو الخدمات المساندة أو التطرق إلى مسائل شخصية خارج نطاق العمل أو عدم الالتزام بالزي الرسمي والتأكيد على كافة الموظفين والموظفات بذلك الميثاق وتعميمه.

وجود الأنظمة والقوانين الواضحة والتأكد من إدراك وإلمام الجميع بتفاصيلها والالتزام بتطبيقها من شأنه أن يساهم في توفير بيئة عمل آمنة ومستقرة وإيجابية لكافة الموظفين.

التعليم ومنهج القانون

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691935

مها الشهري

توجه جديد في وزارة التعليم لإدراج منهج القانون ضمن خطة تطوير المناهج بالإضافة إلى الفلسفة والمهارات التقنية، يأتي هذا بالتزامن مع ارتفاع الوعي المجتمعي من عدة نواح مختلفة، والوعي الحقوقي والقانوني بشكله الخاص بعد أن كان جهل الإنسان بحقوقه التي يكفلها له النظام يشكل أزمة مجتمعية، حيث إن إطلاق هذا النوع من المقررات وربطها بمنهجية التعليم يعتبر خطوة مميزة على نحوها العلمي والعملي وعلينا أن نتفاءل بنجاحها، كذلك هي تنعكس من مبدأ الترسيخ الثقافي الذي يعد بمثابة الحد من الكثير من المشكلات الاجتماعية فضلا عن سهولة القضاء عليها في مستقبل الأجيال القادمة، حينما يكون الوعي الحقوقي مرتبطا بمدى حيازة المواطنين على تلك الحقوق وفهمهم لها، حيث إن الجهل بالحق يعتبر مدعاة لانتهاك حق الآخر، ومن لا يعرف حق نفسه فلن يبالي بحفظ حقوق الآخرين.

يرتبط التقدم الاجتماعي ارتباطا وثيقا بمدى ارتفاع الوعي الحقوقي عند أفراد المجتمع من جهة، ومدى تمكينه علميا وعمليا من جهة أخرى، فالنجاح يتحقق بمدى ارتباطه بالتطبيق ومدى الاستفادة من ذلك التطبيق، وستنعكس في الوعي الاجتماعي حينذاك بشكل أكثر نفعية، مما يتيح نوعا من الانسجام والمرونة بين احتياجات الأفراد والأنظمة التي تكفل لهم حقوقهم في الوقت الذي كان يعتقد فيه المواطن أن سعيه وراء حقوقه أمر غير مجدٍ، وهذا ينعكس على نمو الوعي الاجتماعي الذي عرقله الجهل بضرورة الاحتكام إلى القوانين، ومما لا شك فيه أن نهوض المجتمع يأتي من هذا الجانب؛ لأن هذا بدوره يرفع نسبة الوعي سعيا إلى تعديل الكثير من السلوكيات الشائعة، ومن ثم انتقال الأفراد من حالات التشكي والإحساس بالظلم إلى المشاركة الاجتماعية الفعالة والإيجابية.

جميعنا يعلم أن ثقافة المجتمع قد تشكلت بمعزل عن الإدراك بالأحكام والقوانين في ظل وجود التعقيدات التي انعكست سلبا على سرعة الإنجاز وتسببت في ضياع الحقوق في السابق، ولذلك فإن في تفعيل المعرفة بها القدرة على خلق ثقافة جديدة، حيث إن المجتمعات تتبنى فكرتها دون وعي منها حتى تتشكل في قناعات أفرادها، ومع الوقت سيفرض التغيير نفسه، وحينها سيعدّ الفرد الذي لا يتعامل مع حقوقه بقيم نظامية وقانونية شخصا سلبيا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قيم ومبادئ أداء العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م *
http://www.aleqt.com/2018/12/13/article_1505851.html

أ.د.سعد علي الحاج بكري

عندما يتسلم أحدنا وظيفة في مؤسسة، سواء أكانت حكومية أو خاصة، تبرز قضية المسؤولية كعامل رئيس للنجاح في أداء العمل الذي تتطلبه هذه الوظيفة، والإسهام بالتالي في نجاح أعمال المؤسسة المعنية. ولا تقتصر متطلبات مسؤولية أداء العمل الوظيفي على تناسب الجانب التخصصي للوظيفة مع تخصص مؤهلات صاحبها، أي على جانب المعرفة بالعمل والخبرة فيه، وإنما تشمل مختلف جوانب سلوك الإنسان وروح المسؤولية لديه، والأسس الأخلاقية التي يستند إليها. تضع المؤسسات عادة لوائح لتنظيم سلوك العاملين لديها، وتحديد القيم والمبادئ الأخلاقية التي يجب الالتزام بها. صحيح أن الأخلاقيات أساسا فطرة في الإنسان، إلا أن ذكرها كمتطلبات في لوائح المؤسسات، وبما يتناسب مع طبيعة عملها، تذكير وتأكيد حميد للقائمين عليها. ومن أمثلة هذه اللوائح، تلك التي وضعتها "منظمة العمل الدولية ILO" عام 2009 تحت عنوان "مبادئ أداء العاملين في المنظمة". وتأتي أهمية هذه اللائحة من أنها صادرة عن المنظمة الدولية المتخصصة في شؤون العمل في إطار "الأمم المتحدة"UN ؛ وأنها تجمع بين العاملين فيها موظفين ينتمون إلى مختلف دول العالم، ويتمتعون بأصول عرقية وثقافات مختلفة، وربما بآراء مختلفة أيضا؛ لكن عليهم الحرص على نجاح أعمالهم،

ونجاح المنظمة في رعاية شؤون العمل على مستوى العالم.
انطلاقا مما سبق، يناقش هذا المقال، "القيم المطروحة" في لائحة "منظمة العمل الدولية "ILO الخاصة "بمبادئ أداء العاملين في المنظمة". وفي سبيل ذلك، يلقي المقال الضوء على ما تتضمنه اللائحة بشأن هذه القيم؛ ثم يقدم تساؤلات بشأنها، بما يسهم في توسيع دائرة النظر إلى متطلبات أداء العمل، ومقومات النجاح فيه. تشمل القيم المطروحة مجالات متعددة تتضمن: "النزاهة "Integrity؛ و"المهنية"Professionalism ؛ و"احترام التعددية Respect for "Diversity؛ و"العمل كفريق ."Teamwork وإضافة إلى ذلك، تطرح اللائحة، عبر التفاصيل التي تقدمها، مجالين آخرين من القيم هما: "الحماية والأمن "Protection& Security؛ و"النشاطات الخارجية."Outside Activities تتمتع قيم "النزاهة" بأهمية كبيرة في مختلف جوانب حياة الإنسان. وتحدد منظمة العمل الدولية خمسة متطلبات رئيسة لتحقيق هذه القيم. يقضي المتطلب الأول بالالتزام برسالة المنظمة، وتوجهات المنظمة الأم، أي "الأمم المتحدة"، والسعي إلى إبراز ذلك. ويركز المتطلب الثاني على توخي مصلحة المنظمة في أداء العمل بعيدا عن المصلحة الشخصية. ثم يقضي المتطلب الثالث بتجنب تأثير الضغوط من خارج المنظمة على القرارات التي يجري اتخاذها. ويهتم المتطلب الرابع بأن تكون مصلحة المنظمة منطلقا لعملية اتخاذ القرار. ويأتي أخيرا المتطلب الخامس ليدعو إلى فورية اتخاذ الإجراءات اللازمة عند حدوث انتهاكات مهنية أو مخالفات أخلاقية.
وننتقل إلى القيم "المهنية" التي ترتبط بجوهر أداء العمل الوظيفي المنشود .وهناك، في هذا المجال، ستة متطلبات تتضمن، في إطار عمل المنظمة، التالي :إظهار منجزات العمل وفوائدها؛ وإبراز الإمكانات المهنية وتميزها؛ ومراعاة الضمير والكفاءة في الإنجاز وتقديم النتائج؛ وتفضيل الجانب المهني في توجهات العمل على الجانب الشخصي؛ والمثابرة في العمل على حل المشاكل ومواجهة التحديات؛ والمحافظة على الهدوء والتماسك في العمل مهما كان هناك من أسباب للتوتر.
ونأتي إلى قيم "احترام التعددية"، حيث تتمتع هذه القيم بأهمية خاصة في المنظمات الدولية التي تستقطب لعملها موظفين من مختلف أنحاء العالم. ولهذه القيم خمسة متطلبات تشمل: العمل بفاعلية مع الجميع دون النظر إلى انتماءاتهم وثقافاتهم؛ والتعامل معهم باحترام؛ ودون تفرقة بين الذكور والإناث؛ ومراقبة الانحياز الذاتي وضبط السلوك نحو الموضوعية بعيدا عن الانطباعية؛ وعدم التمييز ضد أي فئة من الناس.
ونصل إلى قيم "العمل كفريق"، فالعمل الوظيفي في مختلف المجالات ليس فرديا فقط، وإنما جماعي أيضا يحتاج إلى التعاون بين مختلف العاملين. لهذه القيم ستة متطلبات تتضمن: التعاون في وضع الأهداف؛ وتقدير خبرات الآخرين وأفكارهم؛ والاستعداد للتعلم منهم؛ واحترام جدول عمل الفريق، قبل جدول الأعمال الشخصي؛ والالتزام بقرار الفريق، حتى في حال الاختلاف الشخصي مع هذا القرار؛ والشراكة في المسؤولية عن نتائج عمل الفريق سواء حققت النجاح المنشود أو تعثرت في ذلك.
وهناك أخيرا قيم "الحماية والأمن" وقيم "النشاطات الخارجية" المذكورة في تفاصيل لائحة منظمة العمل الدولية. تهتم الأولى بحماية الإنسان وتوفير البيئة الآمنة من حوله، إلى جانب رعايته كأساس للأداء الفعال؛ إضافة إلى حماية الموارد من إمكانات ووسائل ومعلومات. أما الثانية، فتركز على تعزيز قيم "النزاهة" في مجالها، مثل رفض أي معطيات خارجية مشبوهة للعاملين في المنظمة مثل الهدايا والتكريم وغير ذلك.
بعد العرض السابق، يبرز تساؤل مهم حول "الضوابط" المطلوبة للالتزام "بالقيم المطروحة". تتمتع هذه الضوابط بثلاثة أوجه: أولها وجه "ذاتي" مبني على الشعور الشخصي بالمسؤولية تجاه العمل والمنظمة التي ينتمي إليها؛ وثانيها وجه "تشريعي" يعتمد على وضع قوانين تشمل مكافأة الملتزمين بأساليب مختلفة، وتتضمن ردع المخالفين بعقوبات مناسبة؛ وثالثها وجه "تقني" يراقب ما يجري ويسجل ما هو لافت، ليحيله إلى التشريعي الذي يفعل تطبيق قوانينه في الحالات التي تحتاج إلى ذلك.
الحل المأمول للمسؤولية في العمل هو "الضوابط الذاتية" النابعة من الشعور "بالمسؤولية الشخصية"، فهي إن وجدت استغنت عن الضوابط التشريعية، وعن الضوابط التقنية. لكن الأمر ليس بالأمل دائما، فالضوابط الذاتية ليست دائما متوافرة بالشكل المطلوب، ولا بد من تعزيزها بضوابط تشريعية وضوابط تقنية .ولعلنا نستطيع عبر تطوير روح "المسؤولية" في كل من بيئة التنشئة وبيئة العمل الارتقاء بالضوابط الذاتية إلى مستوى متقدم، يحد من الاعتماد على الضوابط التشريعية والتقنية التي كثيرا ما تحبط أصحاب الضابط الذاتي المتطلع إلى مجتمع أمثل.
وهناك في الختام تساؤل مهم آخر حول لوائح مؤسساتنا في مجال متطلبات "المسؤولية في العمل". هذا ما سنعود إليه في مقال قادم بمشيئة الله، على ضوء "الدليل الاسترشادي لقواعد أخلاقيات العمل في المملكة" الذي أصدرته وزارة العمل عام 2017.

التوعية بمخاطر العالم الرقمي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603883

إبراهيم محمد باداود

بالأمس، نشرت إحدى الصحف نتائج دراسة أُجريت مُؤخَّراً بعنوان: «العالم الرقمي في 2018م»، وتفيد نتائج الدراسة بأن السعودية احتلت المركز الأول عالمياً لعدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي سنوياً بنسبة 32%، وقد شملت الدراسة 40 دولة حول العالم، وجاءت الهند في المركز الثاني بزيادة سنوية في عدد المستخدمين بلغت 31%، ووفقاً للدراسة، فإن السعوديين يقضون ساعتين و34 دقيقة يومياً أمام شبكات التواصل الاجتماعي، وتأتي هذه المدة في المرتبة 16 عالمياً.

يفيد المختصون أن السعودية تعد من الأسواق الأسرع نمواً في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فهناك زيادة متسارعة في استخدام الإنترنت، وذلك لأسبابٍ متعددة منها: التحول الرقمي لبعض القطاعات الحكومية، ووجود العديد من الطلاب والطالبات يستخدمون التقنية في الجامعات، إضافة إلى وسائل الترفيه المتاحة على شبكة الإنترنت والخدمات المساندة، كالتسوُّق وحجز الفنادق والرحلات ومشاهدة البرامج الترفيهية المختلفة، إضافة إلى توفُّر المعلومات والأخبار الحديثة، والتواصل مع الأهل والأصدقاء.

بالرغم من الإيجابيات المتعددة لمثل هذا التواصل الاجتماعي والتقني، إلا أن بعض اللصوص وضعاف النفوس قد سعوا لاستغلال هذا النمو السريع في مجال الاتصالات والتقنية بالمملكة، وعمدوا إلى تقديم بعض الإغراءات الوهمية للاستثمار ونمو رأس المال السريع، ويأتي في مقدمة تلك الإغراءات بعض أسواق العملات ذات المخاطر العالية، والتي تتطلب خبرة ومهارة استثمارية متخصصة، إضافةً إلى قيام بعض الشركات الأجنبية الوهمية ومجهولة المنشأ بالترويج بشكلٍ واسع لخدماتها داخل المملكة، وذلك عبر تلك الوسائل للتحايل لجذب بعض الزبائن، وتقديم خدمات وهمية لهم، شريطة أن يتم القيام بالتحويلات المالية عبر البطاقات الائتمانية، لتجنُّب التحويلات النظامية عبر البنوك، والتي ترفض التحويلات لمثل تلك الشركات.

السرعة الكبرى للمملكة في مجال الاتصالات والتواصل الاجتماعي، وسعيها نحو التحول الرقمي، صاحبها ارتفاع واضح في عدد محاولات التهديدات المتعلقة بالتعاملات الرقمية والأمن السيبراني، والذي يفيد أحد المختصين بأن هناك حوالى 200 مليار جهاز ستتصل بالإنترنت، مما سيزيد من تلك الاختراقات التي قد تحدث مستقبلاً، ويرفع الطلب كذلك على المتخصصين في مجال أمن المعلومات، مما يستدعي رفع مستوى التوعية بمخاطر التعاملات البنكية مع الجهات غير الموثوقة بشكل عام، وأن هناك بعض الإحصاءات التي تشير بأن الخسائر الناجمة عن الجرائم السيبرانية لعام 2021 ستصل إلى نحو 6 تريليونات دولار، وهو ما يُعادل 10% من الاقتصاد العالمي.

جهاز الجوال والحاسب الآلي المحمول والساعة وغيرها من الأجهزة المحمولة الصغيرة، والتي تساعد على سرعة التواصل لكنها في الوقت نفسه يجب أن يتم التوعية بما فيها من مخاطر يمكن أن تساهم في إلحاق الضرر بأصحابها، بدلاً من تيسير أمورهم وجلب المنفعة لهم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1691262

الأمم المتحدة تراقب الانتهاكات الحوثية في اليمن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 ربيع ثاني 1440هـ - 9 ديسمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1723793

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1440هـ - 11 ديسمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1724364

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 ربيع ثاني 1439هـ - 11 ديسمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/12/11/article_1504496.html

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1439هـ - 12 ديسمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4614952

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع ثاني 1439هـ - 12 ديسمبر 2018م

http://www.alriyadh.com/1722932

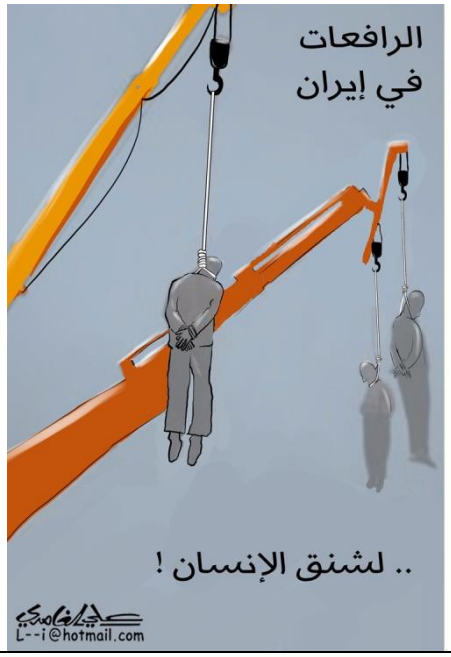

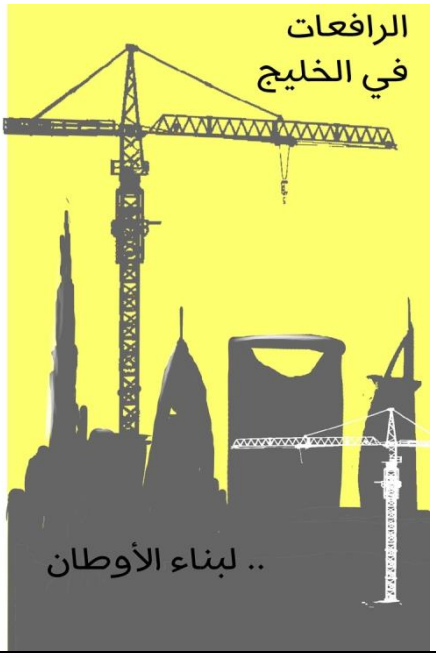

المصدر: جريدة المدينة الخميس
6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م

https://www.al-madina.com/article/603876

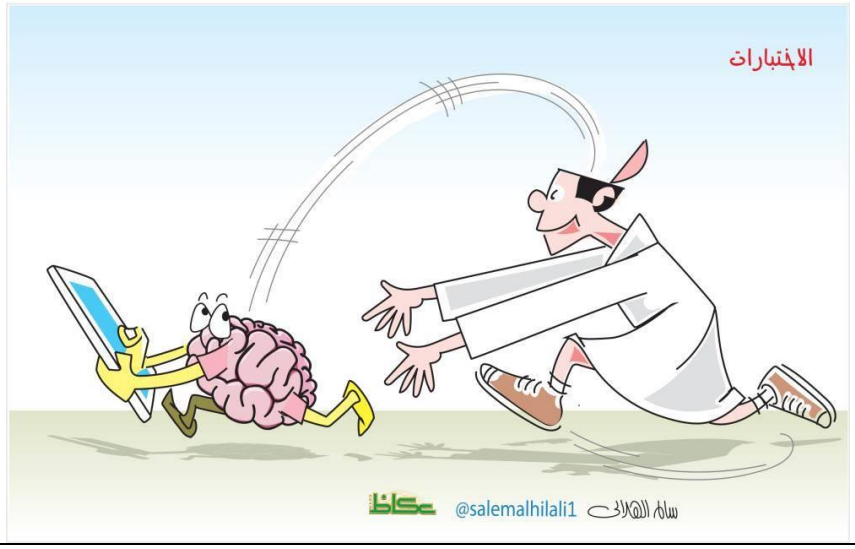

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1692203